E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/3
14 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١-٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الثانية: الأراضي والتصحر والغابات والتنوع البيولوجي

"مكافحة إزالة الغابات" والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

ركزت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الغابات، هما: البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "مكافحة إزالة الغابات". وكلاهما يهدفان الى تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، مع إعطاء المحافظة والتنمية قدرا متساويا من الأهمية. وفي السنوات الثلاث التي مضت منذ انعقاد المؤتمر، شرع المجتمع الدولي في اتخاذ اجراءات لزيادة الوعي؛ وقام بتكييف السياسات؛ وإعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات؛ وتحسين برامج العمل التي كانت جارية قبل انعقاد المؤتمر.

ولا تزال الغابات تلبي احتياجات الإنسانية المتزايدة من المنتجات والخدمات الحراجية والى سبل العيش التي تقوم عليها، سواء أكانت هذه الاحتياجات ذات طبيعة تجارية أم للعيش. وتم القيام بمحاولات لاتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية، غير أن الغابات ما فتئت تتضرر بسبب التزايد السكاني السريع، والفقر، والاستخدام غير الملائم للأراضي، والحوافز الضارة ومخاطر خارجية أخرى

متنوعة، بما فيها التلوث. ومع ذلك، لا تزال المحافظة على ما للغابات من وظائف انتاجية واجتماعية ووقائية متعددة تمثل تحديا رئيسيا. ومن بين دواعي القلق بصفة خاصة فقدان التنوع البيولوجي؛ والمخاطر التي تهدد قاعدة موارد التربة والمياه اللازمة للزراعة؛ ونقص المنتجات الحراجية، بما فيها المنتجات الحيوية بالنسبة للمجتمعات المحلية الريفية مثل الحطب والأدوية المشتقة من النباتات الحرجية.

وقد أحرزت البلدان التي تمر بجميع أطوار التنمية تقدما في الأخذ بسياسات واستراتيجيات محسنة. ويظهر روح البيان الرسمي بالمبادئ في كثير من البرامج الجديدة التي تضع الشواغل البيئية والانتاج في نفس المقام وتشجع على المشاركة الشعبية. وقد أحرزت البلدان المتقدمة النمو أكبر قدر من التقدم ولا تزال تخصص موارد هامة للبرامج البيئية، ولاسيما برامج المحافظة على مساحات اضافية من الغابات الأولية. كما قامت، من خلال الحوافز ومدونات الممارسات، بالحد من النفايات وزيادة إعادة تدويرها، وعلى وجه الخصوص في مجال الورق ولب الخشب. وبالاضافة الى ذلك، أعربت بلدان كثيرة متقدمة النمو عن اعتزامها مساعدة البلدان النامية في بلوغ نفس الهدف. وقد حاولت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تنفيذ مبادرات مماثلة، غير أن ذلك التنفيذ كان أقل سرعة لأن مواردها محدودة أكثر مما ينبغي.

وهناك مجال يحظى باهتمام متزايد، هو وضع معايير ومؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد وضعت كثير من المبادرات اقتراحات يلزم تحقيق الانسجام من أجل التقريب بينها لتوفير أساس موحد لإثبات أن المنتجات الحرجية مستمدة من مصادر مستدامة. وقد مهدت هذه المبادرات السبيل كي تقوم التجارة في المستقبل على السلع المنتجة بشكل مستدام وبالتالي انتفاء الحاجة الى اللجوء الى عمليات المقاطعة والحظر التي أصبحت سمة من سمات التجارة في المنتجات الحرجية في السنوات الأخيرة.

ولم تقم البلدان بعد باستعراض البيان الرسمي بالمبادئ؛ وتمثل مسألة ما إذا كان ينبغي الاستعاضة عنه بصك ملزم قانونا ومزايا مثل هذا التطور أو عيوبه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء.

وفي المستقبل، سوف يستمر الطلب على السلع والخدمات الحرجية في الزيادة، وكذلك الشأن بالنسبة للضغوط التي تتعرض لها الموارد الحرجية: إذ أن النمو السكاني، والتوسع الزراعي، والطلب على المنتجات الحرجية، والحاجة الى سبل العيش القائمة على الغابات تشهد جميعها اتجاها تصاعديا. وتستدعي جميع السيناريوهات اتخاذ اجراءات من أجل إيجاد غابات جديدة وتحسين

إدارة الغابات الموجودة. وتحقيقا لهذه الغاية، تستدعي المسائل التي وجه اليها انتباه لجنة التنمية المستدامة مشاركة كل جماعات المصالح كيما يتسنى للتنمية القطاعية الاستفادة من تداؤب تلك المجموعات والتزامها المشترك؛ ويتمثل أحد العناصر الأساسية من هذه المشاركة في بناء الثقة المتبادلة والتوصل الى توافق في الآراء بشأن كيفية تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

ومن بين البنود المعروضة على اللجنة، هناك ثلاثة بنود ذات بعد سياسي وقد حظيت بأهمية كبيرة على وجه الخصوص، أو هي تؤثر في المصالح الحيوية لمجموعات من الدول الأعضاء أو جماعات المصالح؛ ويقترح رفعها الى الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، وهي تتمثل في:

(أ) قيام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بتوفير محافل على الصعيدين العالمي والإقليمي تكون مفتوحة أمام كل جماعات المصالح بغية التبكير ببناء توافق في الآراء بشأن الغابات، من أجل تحقيق تقارب مبكر في الغرض لاتخاذ اجراءات منسقة فيما بين كل المجموعات في وقت لاحق؛

(ب) توجيه العمل الى متابعة البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، والحاجة أو عدم الحاجة الى صياغة هذه المبادئ بمزيد من التفصيل لتصبح صكا ملزما قانونا؛

(ج) البدء في اجراء حوار لمعالجة المسائل الملحة المتعلقة بالتجارة والبيئة بشأن المنتجات المستمدة من جميع أنواع الغابات، بغية التعجيل بالاستعاضة عن النظام الحالي الذي تفرض فيه تقييدات من جانب واحد بتحول مدروس الى تجارة قائمة على منتجات مستمدة من غابات تجري إدارتها بطريقة مستدامة، كما تحدده مقاييس ومؤشرات متفق عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	٥
أولا - نظرة عامة	٦ - ١٨	٦
ألف - الموارد الحرجية	٦ - ٨	٦
باء - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية	٩ - ١١	٧
جيم - الطلبات والتحديات والمسائل	١٢ - ١٨	٨
ثانيا - استعراض التقدم المحرز وأهم المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والخبرات	١٩ - ٨٨	١٠
ألف - التقدم الذي اشتركت في إحرازه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية البلدان من جميع الفئات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية	٢٠ - ٢٣	١٠
باء - الخبرات القطرية	٢٤ - ٥٢	١٢
جيم - خبرات المجموعات الرئيسية	٥٣ - ٦٦	٢١
دال - المسائل المتصلة بالتمويل والتكنولوجيا	٦٧ - ٧٩	٢٥
هاء - التطورات التي طرأت والخبرات المكتسبة في مجال التعاون الدولي	٨٠ - ٨٨	٣٠
ثالثا - استنتاجات ومقترحات للعمل	٨٩ - ١٠٦	٣٣
ألف - الطلب على الغابات في المستقبل	٨٩ - ٩٣	٣٣
باء - التوقعات والأهداف المشتركة وحالات الخلاف الشديد	٩٤ - ٩٩	٣٥
جيم - مقترحات لكي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة: إجراءات المستقبل	١٠٠ - ١٠٦	٣٧

مقدمة

١ - قررت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الأولى، النظر في عناصر جدول أعمال القرن ٢١[١] المتعلقة بالأراضي بوصفها مجموعة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك القرار ويشمل الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، المعنون "مكافحة التصحر" وبالبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة[٢]. وقد أعدت التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بوصفها المسؤولة عن إدارة مهام الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في دورتها الرابعة (جنيف، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

٢ - وكانت الغابات موضوع مناقشات مكثفة بوجه خاص في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولم يتم التوصل إلى الاتفاقين سوى عن طريق التوفيق بين الاختلافات العميقة التي سادت فيما بين البلدان. وهناك تقدير واسع النطاق لأهمية الأحراج بالنسبة للتنمية المستدامة، بما في ذلك مهمتها الطبيعية بوصفها بالوعة لثاني أكسيد الكربون، والقلق العام إزاء المخاطر التي تتهددها. وبالرغم من أن للغابات صلة هامة بالعديد من فصول جدول أعمال القرن ٢١، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستخدام الأراضي، فإن الاتفاقين الرئيسيين اللذين اعتمدهما المؤتمر بشأن الاحراج يردان في الفصل ١١ المعنون "مكافحة التصحر"، وفي البيان الرسمي بالمبادئ. ويركز البيان الرسمي بالمبادئ بصورة رئيسية على الدعوة الى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مع إيلاء كل من المحافظة والتنمية أهمية رئيسية؛ وركز الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ بصورة رئيسية على تبيان الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، نظرا لأن الغابات تشكل مستودعا لجزء هام من التنوع البيولوجي في العالم. فهي بالتالي ذات أهمية كبيرة كذلك بالنسبة الى الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "حفظ التنوع البيولوجي" وبالنسبة الى "اتفاقية التنوع البيولوجي"[٣] التي اعتمدت قبيل انعقاد المؤتمر مباشرة. وقدرت التكلفة السنوية لتنفيذ البرامج الواردة في إطار الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ بقرابة ٣١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها قرابة ٥,٧ بليون دولار سوف تأتي من التعاون الإنمائي الدولي.

٣ - وتجدر الإشارة الى أن اتفاقي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ميدان الحراجة، لم يحددا عدد كبير من الأهداف الدقيقة. ويدعو جدول أعمال القرن ٢١، في الفقرة ١١-٢ (أ)، الى تعزيز طاقات وقدرات المؤسسات الوطنية بحلول عام ٢٠٠٠ لتمكينها من اكتساب المعارف اللازمة لحماية وصون الغابات والنهوض بفعالية البرامج المتصلة بإدارتها وتنميتها، وفي اطار الهدف العام المتمثل في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، يلزم تحديد أهداف أكثر دقة لفترة ما بعد المؤتمر، وتوفير قاعدة ملائمة للرصد وقياس التقدم.

٤ - ويلخص هذا التقرير معلومات بشأن التقدم المحرز والخبرات المكتسبة التي قدمت تقارير عنها حكومات ٣٤ بلدا و ٢٠ منظمة غير حكومية، و ٥ من رابطات القطاع الخاص، و ١٤ وكالة تابعة للأمم

المتحدة و ٦ منظمات حكومية دولية غير تابعة للأمم المتحدة. وقد قدم عدد من الهيئات الدولية بما فيها الوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية اسهاماتها بالمشاركة في مجموعة البريد الالكتروني (E-mail) المعنية بالغابات[٤] والتي تضم ٢١ عضوا. والإشارة الى بلدان أو منظمات منفردة هي إشارة توضيحية وليست شاملة.

٥ - وقد أعدت الفاو هذا التقرير بوصفها هيئة مسؤولة عن إدارة المهام مكلفة بمسؤولية تيسير العمل المنسجم داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة اتفاقي الغابات القائمين في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

أولا - نظرة عامة

ألف - الموارد الحرجية

٦ - يفيد تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠ الذي أجرته الفاو بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بأن غابات العالم تغطي قرابة ربع مجموع مساحة اليابسة. وتغطي الغابات زهاء ٣,٤ بليون هكتار بينما تغطي الأراضي المشجرة الأخرى ١,٦ بليون هكتار. وقرابة ١,٤ بليون هكتار تغطيها الغابات المعتدلة والشمالية وشبه المعتدلة في البلدان الصناعية؛ ومساحة هذه الغابات ثابتة بوجه عام أو تشهد تزايدا، مع أنه ما زال هناك ضغط على الأراضي المشجرة الأولية[٦] والطبيعية الى جانب الضرر الناجم عن التلوث والحرائق الذي يؤدي الى تردي نوعية الغابات. وتقع بعض الغابات المعتدلة في بلدان نامية تتعرض لنفس ضغوط إزالة الغابات والتردي التي تواجهها الغابات المدارية، بيد أن غابات أخرى، مثل تلك الموجودة في شيلي، تشهد نموا متواصلا.

٧ - وأزيل زهاء ١,٨ بليون هكتار من الغابات المدارية بمعدل ١٥,٤ مليون هكتار سنويا في المتوسط، بين عام ١٩٨١ و عام ١٩٩٠؛ وكان معدل إزالة الغابات هذا أسرع بكثير مما كان عليه قبل عقد مضى. وتعود إزالة الغابات المدارية الى ظروف شبيهة بتلك التي تسببت خلال القرون السابقة في إزالة الغابات في البلدان التي هي اليوم بلدان صناعية. وتواجه الغابات شبه المعتدلة وغابات منطقة البحر الأبيض المتوسط ضغوطا تختلف اختلافا كبيرا ما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعلى صعيد العالم، يقع زهاء ٥ في المائة فقط من جميع الغابات في مناطق محمية. وفي البلدان النامية، ليس هناك سوى مساحات محدودة من الغابات تخضع للإدارة الرسمية؛ وتجري إدارة جل الغابات في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويختلف نمط الملكية اختلافا كبيرا: ففي كثير من المناطق النامية تندرج الغابات في الغالب ضمن الأملاك العامة أو في إطار الملكية المشاعة التقليدية، في حين أن في بعض البلدان الرئيسية التي تكثر فيها الغابات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الممتلكات الخاصة منها كبيرة أيضا، بل هي النمط السائد في بعض الحالات.

٨ - ويوجد في جميع أنحاء العالم قرابة ١٠٠ مليون هكتار من مزارع الغابات و ١٤ مليون هكتار اضافية من مزارع أشجار المطاط وجوز الهند المنتج للزيوت التي توفر كذلك على نحو متزايد الخشب والسلع والمنافع الحرجية الأخرى. ويبلغ مجموع المزارع المدارية المخصصة للأغراض الصناعية المجتمعية قرابة ٣٠ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم، تم بنجاح تحريج قرابة ١,٨ مليون هكتار كل سنة منها خلال العقد ١٩٨١-١٩٩٠، وربما يكون هذا المعدل قد سجل زيادة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

باء - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

٩ - تعد الغابات والأراضي المشجرة مصدر كثير من السلع والخدمات وتسهمان في تلطيف البيئة العالمية وتعتبران مستودعا لجزء كبير من التنوع البيولوجي الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحسين حالة النباتات والحيوانات في المستقبل. وتساعد الغابات أيضا في استدامة موارد رئيسية أخرى مثل المياه والأحياء البرية والتربة. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة[٧] إلى أن المساهمة الاقتصادية السنوية العالمية لمنتجات الغابات، ومعظمها من الأخشاب، بلغت في عام ١٩٩١ حوالي ٤٠٠ بليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات من أصل ذلك المبلغ ٩٨ بليون دولار أو ٣ في المائة من مجموع التجارة العالمية بالسلع. وتجاوزت نسبة منتجات الأخشاب في ثماني بلدان ٢٠ في المائة من مجموع الصادرات؛ و ١٠ في المائة بالنسبة لـ ١٢ بلدا آخر . وتعتبر منتجات الغابات كذلك هامة كمستوردات؛ ففي الاتحاد الأوروبي (١٢ بلدا)، تقدر قيمة صافي المستوردات السنوية من الخشب ومنتجات الأخشاب ما يقارب ١٥ بليون من الوحدات النقدية الأوروبية (١٨,٥ بليون دولار)، وهو مبلغ لا يعلو عليه سوى النفقات المصروفة على مستوردات المنتجات النفطية.

١٠ - وتشير التقديرات إلى أن قيمة موارد الرزق وأجور العمل مجتمعة التي توفرها الحراجة تبلغ حوالي ٦٠ مليون سنة عمل على صعيد العالم، يوجد منها ٨٠ في المائة في البلدان النامية؛ وهذا يعادل حوالي ٥ في المائة من مجموع العمالة في العالم في مجال الزراعة. وتركز الشطر الأعظم من هذه العمالة في الأنشطة المتصلة بخشب الوقود/وفحم الوقود، وتعتبر في كثير من المجتمعات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة. ويقدر كذلك أن أرزاق وثقافات ٣٠٠ مليون نسمة من السكان الأصليين تعتمد بصورة وثيقة على الغابات . وتساهم الغابات في الأمن الغذائي إما بصورة مباشرة من خلال توفير غذاء وعلف تكميليين أو بصورة غير مباشرة من خلال توفير عمالة ودخل خارج المزارع، وحماية الأرض والقاعدة المائية اللازمة للزراعة، وتوفير مدخلات للمزارع مثل الطاقة والرزم ومواد البناء. وتوفر الغابات والأحياء البرية المعتمدة عليها الدعم لإحدى الصناعات الرئيسية وهي السياحة والترفيه. كما تعتبر الغابات مصدرا هاما للأدوية التقليدية المتيسرة والرخيصة التي يعتمد عليها ما لا يقل عن ثلاثة أرباع سكان العالم بصورة عامة. وتفيد التقارير أنه يوجد في البرازيل ما لا يقل عن ٣ آلاف من النباتات الطبية المسجلة، وأنه يوجد في الهند ما يزيد عن ٢٠٠٠ منها، وفي ماليزيا حوالي ١ ٠٠٠ نوع. وتعتبر المواد الطبية المشتقة من الغابات مكونا في صناعة تبلغ قيمتها ٤٣ بليون دولار من المواد الصيدلانية في سائر أنحاء العالم.

١١ - وتعتبر المحافظة على التنوع البيولوجي (وهو موضوع مغطى على نحو أوفى في الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١) مساهمة رئيسية أخرى من مساهمات الغابات: إذ يوجد في الغابات الاستوائية ، حسبما تفيد التقارير، ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الأنواع البرية في العالم. كما تعد الغابات المعتدلة المناخ مستودعا هاما للتنوع البيولوجي، في حين توفر غابات المنغروف موائل لما يزيد عن ٢٠٠٠ من أنواع الأسماك والحيوانات اللافقارية والنباتات.

جيم - الطلبات والتحديات والمسائل

١٢ - تواجه الغابات طلبات وضغوطا تتزايد بسرعة على جميع الصعد: فنمو السكان وارتفاع الدخل يزيدان من مستويات استهلاك الوحدات من السلع المشتقة من الغابات والخدمات المتصلة بالغابات على حد سواء. ويؤدي انخفاض الانتاجية الزراعية والفقر إلى إزالة الغابات بسرعة مع نمو السكان؛ وعلى هذا يعتبر البقاء أحد العوامل الرئيسية في تصحر البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ثمة سبب آخر للتصحر هو إمكانية انتاج منتجات ذات قيمة أعلى من الأراضي الحرجية، وهي إمكانية تقترن في بعض الأحيان بحوافز إضافية. وتشير التقديرات المتعلقة بمطلع الثمانينات[٨] الى أن نسبة ٨٦ في المائة من فقد الغابات المدارية نشأت من الزراعة لوحدها، بما فيها حوالي ٦٣ في المائة من زراعة الكفاف، و ١٧ في المائة من المحصول النقدي، و ٦ في المائة من تربية الماشية في المزارع. وبلغت نسبة أنشطة الإفراط في قطع أخشاب الوقود ، وبناء الهياكل الأساسية، وقطع الأشجار في الأغراض الصناعية وغير ذلك من الأغراض، جميعها ما لا يزيد عن ٧ في المائة لكل منها. ويسهل قطع الأخشاب، في بعض البلدان، الاستيطان العشوائي في مناطق الغابات التي بات يسهل الوصول إليها نتيجة لشق الطرقات فيها لأغراض قطع الأشجار. ويشكل التلوث تهديدا للغابات المعتدلة المناخ والغابات الشمالية في البلدان الصناعية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي بعض البلدان، يمكن أن يشكل طلب الجمهور على مرافق الترفيه ضغطا كبيرا على الغابات: فقد ارتفع العدد السنوي لزيارات شبكة الحدائق الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٠ مليون زيارة في عام ١٩٥٤ إلى ما يزيد عن ٢٧٠ مليون زيارة في عام ١٩٩٣. وهناك أيضا إمكانية لقطع الأشجار بصورة عشوائية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٣ - ومن الأسباب التي تدعو إلى القلق أن بعض الغابات قد "أزيلت" نتيجة قطع الأشجار السهلة المتناول الغالية الثمن مع عدم إيلاء اهتمام كاف للغطاء الخضري الموضعي. وقد نشرت الفاو مؤخرا معدلات إرشادية لفقد الأنواع خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ تتراوح بين ١ و ٤,٣ في المائة فيما بين النباتات العليا وذلك نتيجة للتصحر المداري [٩]. ومنذ عام ١٩٥٠، أدى اضمحلال الغابات المدارية الرئيسية وتجزئتها وفقدها، حسب ما تفيد التقارير، إلى انقراض حوالي ٥٠٠ ١ نوع سنويا منها، في حين يواجه ما يتراوح من ٥ إلى ١٠ في المائة من أنواع الغابات المدارية احتمال الانقراض خلال الثلاثين سنة المقبلة، وهناك حوالي ٤٩٢ من الكائنات المتميزة جينيا من أنواع الأشجار المعرضة للانقراض.

١٤ - ويتضح مما سبق أن كثيرا من العوامل المؤثرة الرئيسية التي تمس بقاء الغابات وتتيح فرصا لتنميتها المستدامة، مثل التلوث وإدارة الأراضي والزراعة والطاقة تقع خارج قطاع الغابات نفسه. وتتوقف استدامة الغابات على ضبط الضغوط خارج نطاق قطاع الغابات بنفس القدر الذي تتوقف فيه على إدارة أو حماية الغابات. لهذا، من المهم للغاية أن تكون قابلية الاتساق مع الإدارة المستدامة للغابات من جملة المعايير المستخدمة لاستعراض الإجراءات المتخذة بموجب اتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١ في مجالات التنوع البيولوجي وإدارة الأراضي والزراعة والتصحر والنظم الايكولوجية للجبال، والطاقة، وتغير أنماط الاستهلاك والسكان.

١٥ - ويأتي في صميم المناقشة الجارية في مجال تنمية الغابات والجهود العملية المبذولة لذلك الغرض على السواء السؤال عن كيفية تحقيق توازن بين الدور الإنمائي والدور البيئي للغابات. وثمة مسألة هامة هي أن لكل مجموعة مصالح تصورها الخاص حول اختيار المشكلة الحرجية التي تستحق أقصى أو أسرع اهتمام، ونتيجة لذلك، غالبا ما ينشأ خلاف بين الجهات الفاعلة الكثيرة التي لها مصلحة معينة في القطاع والتي أدى اختلاف وجهات نظرها وأولوياتها في بعض الأحيان الى نشوب منازعات خطيرة. وهناك على الصعيدين الوطني أو المحلي حالات من الصدامات الحادة بين مالكي الغابات الصناعيين والمجموعات البيئية، أدت الى خسارة جميع الأطراف المعنية. وعلى الصعيد الدولي، لجأت المجموعات التي تدعو الى التحلي بمزيد من روح المسؤولية البيئية في تجارة الأخشاب الى أعمال الحظر والمقاطعة في بعض الأحيان عوضا عن اتباع نهج كفيلة ببناء توافق في الآراء. وبغية الإقلال من هذه المنازعات الى أدنى حد ممكن، تبذل حاليا جهود لوضع واعتماد وتطبيق تعريف عملي مقبول للإدارة المستدامة للغابات، وكذلك وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات.

١٦ - وأن تصور كوكبنا كمنزل مشترك معرض للتهديد، ذلك التصور المجازي الذي استخدمته اللجنة العالمية المعنية بالتنمية والبيئة[١١]، استخداما فعالا، كان له أهمية بالغة في زيادة عولمة جدول الأعمال المتعلق بالغابات. وينصب اهتمام المناقشة الدولية بصورة متزايدة على كيفية التوفيق بين أهداف التنمية الوطنية والأهداف البيئية العالمية مثل تحسين تغير المناخ أو حفظ المجمعات الجينية، الى درجة تتجاوز غالبا احتياجات كل دولة بمفردها. وهناك مسألة طويلة الأمد وهي كيفية توفير حوافز أو تقديم تعويضات للبلدان أو المجتمعات التي ضغط عليها كيما تتخلى عن حقوقها في استخدام غاباتها لصالح الأمن البيئي العالمي.

١٧ - وإن بخس الأراضي الحرجية والغابات حقها في التحليلات الاقتصادية التقليدية مشفوعا بآفاق الكسب على الأجل الطويل وانخفاض الربحية المالية للاستثمارات الحرجية بالنسبة للخيارات الأخرى يشجع على الاستعاضة عن الغابات بخيارات أكثر جاذبية فيما يتعلق باستخدام الأراضي تعطي أرباحا أعلى، ولاسيما على الأجل القصير. ويؤدي انخفاض الأسعار الى تفاقم المشكلة، وغالبا ما لا تعكس رسوم الأحراج المفروضة على الأراضي الأميرية سوى قدر يسير جدا من تكاليف الإدارة؛ ومع ذلك قد تؤدي هذه الأسعار

الى جعل منتجات الغابات التي تجنى وفقا لمبادئ الإدارة المستدامة للغابات غير تنافسية بالمقارنة مع الأسواق البديلة.

١٨ - وهناك ثلاث مسائل هامة أخرى جديرة بالاهتمام: (أ) نقص المعلومات التي يستند إليها في تحديد السياسة العامة والأولويات والاستراتيجيات؛ (ب) عدم كفاية المعرفة العلمية والتكنولوجية (ليس للغابات حتى الآن ما يقابل "الثورة الخضراء" الزراعية، رغم أن إنتاجية الغابات الجيدة الإدارة أحسن بكثير من إنتاجية الغابات التي لا إدارة لها)؛ (ج) الضعف العام والجانب المؤسسي الخفي نسبيا للعديد من الوكالات المعنية بالغابات وما يترتب عن ذلك من قدرة محدودة على تأمين الدعم السياسي لأنشطة قطاع الغابات، وعلى أن تؤخذ مأخذ الجد، كشريكة، من جانب المؤسسات العاملة في القطاعات ذات الصلة أو على التعبئة الفعالة لكل جماعات المصالح المحددة من أجل العمل التعاوني. ومن المسائل المحتملة الأخرى عدم مناسبة السياسة العامة أو تحريفها في القطاعات ذات الصلة أو على مستوى الاقتصاد الكلي؛ واعتماد سياسة عامة ونهج مؤسسية قطاعية بشكل ضيق لطرق المشاكل المتعددة القطاعات؛ وعدم أمان حيازة الأراضي والأشجار؛ وعدم كفاية التمويل؛ والمثبطات لعزائم المستثمرين. ويتسم معظم هذه المسائل بدرجة خاصة من الخطورة في البلدان النامية.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز وأهم المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والخبرات

١٩ - بالنظر إلى الآفاق الطويلة الأجل للغابات، فإن من السابق للأوان توقع حدوث أي تغيير مفاجئ في هذا القطاع. وقد أحرز بعض التقدم في مواصلة الإجراءات العملية السابقة. إلا أنه جرى الاضطلاع، بصورة أكثر نموذجية، بأعمال تحضيرية لخلق بيئة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات عملية فعالة في المستقبل. وتنطوي تلك الإجراءات على التوعية، وتغيير المواقف، وإعداد المعايير وإحداث تغييرات في السياسة العامة والتخطيط وتحضير الاستراتيجيات، والإصلاح المؤسسي.

ألف - التقدم الذي اشتركت في إحرازه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية البلدان من جميع الفئات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية

٢٠ - عكس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الإيمان بأن من شأن قطاع الغابات أن يتيح للاعتبارات البيئية أن تخترق أية عملية إنمائية وأن تصبح مسألة رئيسية لا ثانوية. وقد أبرز المؤتمر أيضا دور المصالح غير الحكومية، بما في ذلك دور المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات في التنمية المستدامة للغابات وكذلك الطبيعة الشاملة لعدة قطاعات للعديد من مشاريع الغابات الأساسية. وقد كان الوعي بتلك المسائل لدى راسمي السياسات العامة والمخططين وما يصحب ذلك من تغيير في المواقف من المجالات الرئيسية التي أحرز فيها تقدم على نطاق عالمي بالنسبة لقطاع الغابات وذلك منذ انعقاد

المؤتمر، مما حث على بذل جهود للسعي إلى الإسراع بتحقيق الإدارة المستدامة للغابات ووضع المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في جميع أنواع الغابات نحو تحقيق هذا الهدف.

٢١ - ووضع المعايير والمؤشرات التي ستتيح التصديق سيضع أيضا الأساس للتجارة غير التمييزية للخشب المنتج بشكل مستدام من جميع أنواع الغابات ومن شأنه أن يتيح الاستغناء عن مواصلة اللجوء إلى عمليات الحظر والمقاطعة. إلا أنه نشأت في بعض البلدان مشكلة مؤسسية: فالتزامات الحكومات الوطنية بالابتعاد عن عمليات المقاطعة والحظر ليست ملزمة بالضرورة للحكومات على المستوى الأدنى، مثل الولايات أو المقاطعات أو المدن، والتي ما زال بعضها ينفذ تدابير شاملة ضد فئات مختارة من المنتجات الغابية مثل الأخشاب المدارية. وحتى قبل انعقاد المؤتمر، فقد منع قرابة ٤٥٠ مجلسا بلديا في ألمانيا وأكثر من ٩٠ في المائة من المجالس المحلية في هولندا استخدام الخشب المداري. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تفيد المعلومات أن ولايتي أريزونا ونيويورك تمنعان استخدام الخشب المداري في مشاريع البناء العمومية. ويمنع بعض تجار التفصيل أيضا وبصورة مستقلة بعض المنتجات بالاستناد إلى مصدرها الجغرافي. واقترحت الجمعية المشتركة بين دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الأوروبية في عام ١٩٩٣، حرصا منها على دعم تدابير الحفظ والإنتاج المستدام للخشب، إضافة بروتوكول بشأن الخشب إلى اتفاقية لومي الرابعة وذلك لتوفير نظام من تدابير التجارة والمعونة لدول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وأنجزت دراسة عن هذا البروتوكول وهي الآن رهن الدراسة.

٢٢ - أما فيما يتعلق بمتابعة البيان الرسمي بالمبادئ، دعا المؤتمر إلى إبقاء تلك المتابعة رهن التقييم لمعرفة مدى مناسبتها فيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي في المسائل الغابية. وتنص الفقرة ١١-١٢ (هـ) من جدول أعمال القرن ٢١ على النظر في ضرورة وجدوى جميع أنواع الترتيبات المناسبة المتفق عليها دوليا والرامية إلى تعزيز التعاون الدولي. وربما من السابق لأوانه، الاضطلاع بذلك الاستعراض بعد ثلاث سنوات فقط من انعقاد المؤتمر، وخاصة بالنظر إلى الخلافات العميقة في وجهات النظر التي أظهرتها المناقشات السابقة. ومن جهة أخرى، هناك عدد من الحكومات على استعداد لإحياء فكرة الاتفاقية الملزمة قانونيا من جديد. وقد دعا اجتماع للجمعية المشتركة بين دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الاقتصادي الأوروبي، عقد في عام ١٩٩٣، إلى عقد اجتماعات إقليمية ودولية لمناقشة فكرة الاتفاقية على أساس نموذج من إعداد منظمة البرلمانيين العالمية من أجل بيئة متوازنة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الجماعات غير الحكومية حملة لوضع بروتوكول غير ملزم قانونيا للغابات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي عوضا عن اتفاقية قائمة بذاتها. وتحتج جماعات أخرى من جماعات المصالح المحددة بأن ذلك الاتجاه سيرجح كفة البيان الرسمي بالمبادئ لصالح الحفظ ويقوض التزامه بالتنمية الذي يتسم بنفس القدر من الأهمية. وستقوم لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، واجتماع الوزراء المسؤولين عن الغابات المرتبط بها، في آذار/مارس ١٩٩٥، باستعراض الآراء المؤيدة والمعارضة للاحتفاظ بالبيان الرسمي بالمبادئ أو الاتجاه نحو بدائل ملزمة قانونيا. إلا أنه بالنظر إلى نسق التقدم المحرز في طرق مسائل مثل معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات والبيئة وتجارة المنتجات الغابية، يغلب على الظن أن الأمر سيتطلب المزيد من الوقت قبل أن يصبح من الممكن وضع اتفاقية عالمية للغابات.

٢٣ - وهناك مجال يستصوب إحراز المزيد من التقدم فيه هو إحراز توافق للآراء بين الحكومات وجماعات الدعوة غير الحكومية، والقطاع الخاص التجاري، بالنظر إلى ما يسود من اختلاف كبير في الآراء حول ما يشكل الإدارة المستدامة للغابات، وأفضل طريقة لتحقيقها، وحول ما ينبغي أن يكون نسق تطورها. وتتقاسم جماعات المصالح المحددة هذه رغبة عامة في الإبقاء على التوازن بين التنمية والحفظ وتسعى المنظمات غير الحكومية إلى إيجاد محفل تشعر فيه بالقدرة على التأثير في النتائج، على قدم المساواة مع الحكومات. وهناك محفل متوقع هو الفريق الاستشاري لبرنامج عمل حفظ الغابات المدارية الذي أنشأه مجلس منظمة الأغذية والزراعة؛ ومن شأن هذا المحفل أن يجمع بين مشاركين من الحكومات ومن القطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مع تحقيق توازن مناسب بين المناطق والفئات؛ إلا أنه لم تسنح بعد الفرصة لهذا الفريق لكي يجتمع. ويرد في الفرع ثانيا - هاء أدناه وصف للمبادرات الحكومية الدولية الأخيرة التي شاركت فيها أيضا بعض الهيئات غير الحكومية. ومن شأن المشاركة المستمرة من قبل كل جماعات المصالح المحددة أن تساعد على الحد من الاستقطاب السائد حاليا في المناقشة الدولية المتعلقة بالغابات وذلك بالقيام، في إطار محايد بطرق مسائل مثل الافتقار إلى التعريف وإلى أهداف واضحة وإدراك مشترك لمفهوم الاستدامة في مجال الغابات.

باء - الخبرات القطرية

١ - البلدان متقدمة النمو

مجالات التقدم المشتركة والمشاكل المشتركة

٢٤ - كانت أبرز المنجزات المشتركة في معظم البلدان المتقدمة النمو تنقيح السياسات والاستراتيجيات والخطط والمبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالحراجة لزيادة التأكيد على الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمحافظة في الوقت نفسه على دعم الأدوار الإنتاجية للأحراج ولا سيما دعم تجهيز المنتجات الحراجية واستخدامها. وتقوم الجماعة الأوروبية بتوعية الدول الأعضاء بشأن ضرورة وضع سياسة مشتركة والاضطلاع بدور أوروبي رئيسي في معالجة القضايا الحراجية العالمية من أجل دعم الإدارة المستدامة للأحراج الاستوائية. وقد أعد الاتحاد الأوروبي استراتيجية لإدارة أحراج الاتحاد الأوروبي وحفظها وتنميتها المستدامة. وأولي كذلك اهتماما خاصا لزيادة الكفاءة في إنتاج الطاقة وحفظها واستخدامها في قطاعات عديدة، بما في ذلك قطاع النقل، وذلك للتخفيف من آثار التلوث المضر بالأحراج. ويجري أيضا تشجيع زيادة التشاور والمشاركة بين المصالح غير الحكومية والسلطات المحلية إلا أن العديد من المنظمات غير الحكومية ترى أن هذه الجهود ليست كافية.

٢٥ - وجرى في حالات عديدة زيادة الحوافز وتحسين استهداف الأدوات السياسية لتشجيع زراعات الأحراج ذات الاستخدامات المتعددة، لا سيما لصالح المزارع التي أنشئت في الأراضي التي أوقفت زراعتها من أجل إنتاج الخشب وللمساعدة كذلك في تنحية الكربون، من أجل تحسين موائل الأحياء البرية، وزيادة مساحة الأحراج المتاحة للاستجمام. وتعتزم بلدان صناعية عديدة تقييد استخدام الأخشاب الناشئة عن

مصادر تدار إدارة غير مستدامة (سواء أكانت استوائية أو معتدلة/شمالية) والتقليل من ممارسات الحصاد مثل القطع الكلي.

٢٦ - وتقوم بلدان عديدة معا بوضع معايير ومؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للأحراج. بيد أنه لم يحرز بعد المزيد من التقدم نحو وضع تعريفات محددة بوضوح ومقبولة عموما للإدارة المستدامة للأحراج، وكذلك بشأن ما إذا كان ينبغي تقييم الأداء على المستوى الوطني أو على مستوى المنطقة أو على مستوى وحدة إدارة الأحراج وبشأن وكيفية تحديد قيم عتبية للمؤشرات وبشأن الأساس الذي ينبغي أن يقوم بترجيح المعايير عليه حتى تكون صالحة للظروف؛ وبشأن كيفية مواجهة تفاوت قدرات البلدان على تلبية الاحتياجات؛ وبشأن ما إذا كان لا بد من توسيع نطاق المؤشرات لتتجاوز التدابير التقنية وتشمل الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسياسية للاستدامة. ولم تعالج أنماط الاستهلاك بصورة عامة إلا في مجال اللباب والورق الذي استخدمت فيه تدابير قانونية وحوافز ضريبية ومدونات ممارسية طوعية للصناعة للتقليل من التغليف غير الضروري، وزيادة تشجيع استخدام تكنولوجيات التجهيز اللاسمية، وتحسين فعالية استخدام الطاقة، وإعادة تدوير نسب متزايدة من الورق والألواح الخشبية المستخدمة.

٢٧ - وتشمل المجالات الأخرى التي تم إحراز تقدم فيها حفظ التنوع الإحيائي؛ وحفظ عدد أكبر من الأحراج البكر؛ واستخدام الأنواع المحلية المتعددة الأغراض. واتباع نظم غرس وإدارة أقل توحدا لأغراض المناظر الطبيعية والأغراض البيئية الأخرى؛ وإدراج الاهتمامات الحراجية بوضوح في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية؛ وتوسيع نطاق أهداف الاستعمال النهائي لتتجاوز إنتاج الأخشاب وتشمل إدارة النظم الايكولوجية من أجل دعم أوجه الانتفاع المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت في حالات عديدة نية زيادة حصة الحراجة في ميزانيات المعونة الخارجية.

٢٨ - وفي بعض المجالات، أحرزت البلدان المتقدمة النمو عموما تقدما أقل أو واجهت فيها مشاكل مثل: (أ) انخفاض الطلب على الخشب الصغير بسبب إعادة تدوير الألياف وبسبب الأسعار غير المجزية مما أدى إلى التقليل من قطع الأخشاب فظلت لذلك الأحراج كثيفة مما يترتب عليه زيادة تعرضها لخطر الإصابة بالمرض والحرائق وتجاوزها حد العمر؛ (ب) وفي بلدان عديدة لا تزال العوائد المالية من الأحراج منخفضة أو ربما سالبة مما يحتم اللجوء إلى شكل من أشكال الإعانة الحكومية التي عادة ما تبرر بوصفها حافزا ومكافأة على الإمداد بالسلع والخدمات غير الخشبية. وعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن تدخل الدولة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (الأراضي الحكومية) يسر بيع أخشاب الأحراج الحكومية بأسعار تقل عن التكلفة مما قد يكون ثبط الاستثمار الخاص. وفي بعض أجزاء كندا، تقول التقارير إن الصناعات الحراجية تشتري الأشجار القائمة بثلث التكاليف الإدارية وتحصل أيضا على إعانات رأسمالية. وفي السويد، تدعي بعض المنظمات غير الحكومية أن الإعانات المقدمة لغرض صرف الأراضي لزيادة إنتاج الأخشاب أدت إلى خسران مساحات كبيرة من أراضي المستنقعات المخصصة للأحياء البرية.

السياسات والخطط والاستراتيجيات الجديدة أو المعدلة

٢٩ - إن السويد مثال لبلد متقدم النمو كثير الغابات ومصدر للأخشاب. وقد اعتمدت السويد سياسة حراجية جديدة في أيار/مايو ١٩٩٣ وقانونا للأحراج لتنفيذ تلك السياسة يعطي أولوية متساوية للبيئة الحراجية وللإنتاج. ومالك الأحراج هو المسؤول عن التدابير البيئية فيها إلا أنه إذا كانت التكاليف باهظة تدفع الدولة تعويضا؛ والدولة هي التي تتحمل تكاليف المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية؛ وسيزيد التأكيد على الخدمات الإرشادية ويقل على القانون؛ وسيزيد تنوع الأحراج؛ وستكفل تقييمات الأثر البيئي.

٣٠ - ومن الأمثلة التي توضح أنواع إجراءات التكيف الأخرى التي اعتمدتها بلدان متقدمة النمو أقل أحراجا من ذلك بكثير، الدانمرك حيث تنص الاستراتيجية المتصلة بأحراج الدولة والتي اعتمدت بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في جملة أمور، على مضاعفة مساحة الأحراج في جيل واحد من الأشجار؛ وتحقيق زيادة كبيرة في عدد المحميات القائمة على عدم التدخل وإدارة الأحراج متعددة الاستخدامات؛ وزيادة التركيز على المحافظة على التنوع الإحيائي والموارد الوراثية، والوظائف البيئية الأخرى للأحراج. واعتمدت البرتغال خطة عمل وطنية بشأن الأحراج تتضمن أحكاما مماثلة. وفي هولندا تنص خطة سياسات أحراج جديدة، ضمن جملة أمور، على ترتيبات ضريبية خاصة للأحراج وحوافز أخرى لإعادة زرع الأراضي الزراعية. واعتمدت لكسمبرغ ما يسمى بالخطة الخضراء.

إدارة الأحراج وحفظها وتنميتها المستدامة

٣١ - وهناك لا سيما في أمريكا الشمالية، ما يدل على حدوث تحول عام من سياسة الإنتاج المتواصل لمحصول الخشب إلى الإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية للأحراج يوفر منافع متعددة ويبقي في الوقت نفسه على الوظائف العامة للنظم. وفي الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، هناك مقترحات بحظر القطع الكلي؛ ويجب الاحتفاظ بنسبة ١٥ في المائة من الغطاء الحرجي في الأراضي الحكومية في المناطق التي تقطع فيها الأخشاب، وتنص ما تسمى بخطة الرئيس لعام ١٩٩٣ على تسمية محميات جديدة للتنوع الإحيائي في الأراضي الاتحادية في هذه المنطقة. وهناك تحد في هذا الصدد ألا وهو كيفية التوفيق بين مختلف المطالب وتأمين توافق الآراء بشأن الأولويات النسبية من قبيل محصول الخشب أو العمالة والدخل إذا تأثرت بتغير مجال التركيز. وتورد كندا أنها نفذت برنامجا يسمى شركاء في التنمية المستدامة للأحراج يتضمن إنشاء تسعة غابات نموذجية ذات حجم مناسب للعمل وجندت جميع الصعد الحكومية ومجموعات السكان الأصليين والمصالح الصناعية وغيرها من المصالح الحرجية في تنفيذ مدونات للممارسة تتعلق بالإدارة المستدامة للأحراج؛ ويشكل استمرار استخدام القطع الكلي للحصاد موضوع نضال. واعتمدت فرنسا في عام ١٩٩٤ خطة وطنية شاملة لتنفيذ البيان الرسمي بالمبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وتمارس رقابة صارمة على قطع الأحراج وتفرض ضريبة لتثبيطه. وتحمي السياسات جميع جوانب التنوع الإحيائي.

٣٢ - وفي إطار المؤتمرات الوزارية المعنية بحماية الأحراج في أوروبا، أنشأت البلدان الأوروبية شبكة من الوحدات النموذجية الدائمة سيستخدم إنتاجها لقياس التقدم المحرز في مجال الإدارة المستدامة والصحة.

وقد اقترح نظام موحد لإدارة المناطق الطبيعية المحمية في أمريكا الشمالية لتنسيق الاستراتيجيات من أجل القيام بجهود مشتركة لحماية التنوع الإحيائي وحفظه في المناطق الطبيعية المحمية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وفي نيوزيلندا، يوفر قانون منقح حماية أفضل للأحراج الأصلية وثمة نظام ضريبي جديد يزيد من ربحية زراعة الغابات. وفي عام ١٩٩٣ بدأت اليابان تنفذ نظاما لإدارة الأحراج في أحواض الأنهار تدعمه مراكز الخدمات؛ ودعمت إدماج تعاونيات أصحاب الأحراج وتقوم بزيادة التمويل المتصل بذلك.

الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك

٣٣ - كان الاتجاه الرئيسي في جميع البلدان المتقدمة النمو تقريبا نحو الإدارة المستدامة للغابات يتألف من تشجيع خفض حجم النفايات. وفي قطاع اللباب والورق، كان أهم إنجاز هو زيادة معدل استعادة واستخدام نفايات الورق، والتقليل من الإفراط في التغليف ومن الاعتماد على لباب الخشب البكر. وتتراوح نسبة نفايات الورق المستخدم في إنتاج الورق والورق المقوى (ويطلب عليه كذلك معدل استخدام نفايات الورق) من ١٠٠ في المائة في ايرلندا إلى ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة في كبريات البلدان المصدرة للباب الورق مثل فنلندا والسويد وكندا. وترغب بعض المنظمات غير الحكومية في أن يصنع الورق والورق المقوى من ألياف أعيد تدوير ٧٥ في المائة منها. وفي الاتحاد الأوروبي واليابان تجاوز معدل استخدام نفايات الورق نسبة الـ ٥٠ في المائة (المتوسط العالمي يبلغ ٣٧ في المائة). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حددت الصناعة طوعا لنفسها هدفا يتمثل في استعادة ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من المنتجات الورقية بحلول عام ١٩٩٥.

٣٤ - ومن المجالات الرئيسية التي أحرز فيها تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات جمع الألياف المستخدمة: وتهدف السويد إلى زيادة استعادتها لورق الجرائد والمجلات إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ (تبلغ هذه النسبة ٦٣ في المائة حاليا) وأيضا تحسين نسبة استعادة أنواع الألياف الأخرى. وفي ألمانيا، ازدادت نسبة الاستعادة بسبب الضغوط البيئية القانونية والطوعية على السواء، وذلك مع تطبيق النظام الألماني للتوسيم البيئي (علامة الملاك الأزرق) للمكافئة على استخدام الألياف المعاد تدويرها. بيد أن هناك قيودا تقنية واقتصادية وبيئية تحد من إعادة التدوير. وليس من الممكن بعد إعادة استخدام الألياف إلى ما لا نهاية ولا بد من استخدام ألياف بكر جديدة للمحافظة على خصائص الورق في الأمد الطويل. وعلاوة على ذلك، يجب النظر بدقة في التكاليف البيئية لإعادة التدوير، مثل استهلاك الطاقة في جمع الألياف، والتأثير السلبي على إدارة الأحراج والآثار البيئية ذات الصلة مثل انخفاض امتصاص ثاني أكسيد الكربون وموازنتها بالمنافع عند تحديد الأهداف والسياسات.

٣٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تواصل سرعة ازدياد استهلاك الألواح الليفية المتوسطة الكثافة والألواح المجدولة المنسقة، مما أدى إلى ذلك انخفاض الطلب على الخشب الرقائقي وصاحب هذا تأثيران بيئيان هما: (أ) يسهل ازدياد القدرة على استخدام الخشب الصغير والنفايات الجامدة تخفيض النفايات بفضل استخدام المواد الأولية بالكامل تقريبا في الأحراج وفي المصانع، (ب) وقلت

الحاجة إلى عدم اختيار إلا أكبر الأشجار وأفضلها عند قطع الخشب. ويمكن أن تخفف هذه المكاسب من الضغط على الأحراج الأولية. وتحقق تحسين الاستفادة من المواد الأولية الخشبية من خلال زيادة تحسين معدات النشارة وأجهزة التحكم فيها، في حين يمكن أيضا الحصول على محصول أكبر من خلال الاستعاضة على نطاق واسع عن عناصر خشبية صلبة عديدة بالألواح الخشبية المصنوعة من الجذاذات الخشبية المضغوطة. وتقدم ألمانيا والنمسا والدانمرك حوافز لتشجيع استخدام الطاقة المستخرجة من الكتلة الإحيائية وبالتالي تخفيض استخدام أنواع الوقود الأحفوري.

٣٦ - واعتمد عدد من البلدان المتقدمة النمو، مثل الدانمرك وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واليابان، قياسات تهدف للمساعدة على إنقاذ الغابات في الخارج، لا سيما الغابات الاستوائية. وقبلت بلدان عديدة منها هدف عام ٢٠٠٠ الذي حددته المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لتحقيق الإدارة المستدامة للأحراج. وعلاوة على ذلك، حظيت بالاهتمام أيضا مسألة قيام بعض البلدان بتصدير عدم الاستدامة: وتزعم بعض المنظمات غير الحكومية أن بعض البلدان تساعد على استغلال غابات البلدان الأخرى استغلالا مفرطا بعد أن دمرت غاباتها أو في الوقت الذي لا تستخدم فيه إلا جزءا قليلا نسبيا منها. وعلى سبيل المثال تتهم بعض المنظمات غير الحكومية اليابان التي تملك غابات كثيرة بأنها تصدر اللااستدامة عن طريق إنتاج ٢٥ في المائة فقط من احتياجاتها من الأخشاب محليا واستيراد ٧٥ في المائة غالبا من جنوب شرقي آسيا حيث استنفدت الأحراج بسرعة. وأشير أيضا إلى أن انخفاض أسعار الخشب في التجارة الدولية يشجع الواردات عن طريق جعل الإنتاج المحلي في البلدان ذات التكلفة المرتفعة غير قادر على المنافسة.

تعزيز المؤسسات وبناء القدرات

٣٧ - تقوم بلدان متقدمة النمو عديدة بتكييف مؤسساتها الحكومية للعمل بكفاءة أكثر مع المجموعات الأخرى ذات المصلحة وفي سياق متعدد القطاعات. وتقول كندا إنها تقدم دعما خاصا للقدرات الحراجية للسكان الأصليين؛ وتقوم اليابان بتحسين قدرات السلطات المحلية والتعاونيات ومالكي الأحراج. واستمر تطبيق نهج سابق يهدف إلى فصل الوظائف التنظيمية عن الوظائف الإدارية/الإنتاجية للدوائر الحراجية الوطنية في بلدان مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والسويد وذلك بهدف تحسين الكفاءة. وأكدت فنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكندا على إقامة روابط مع المصالح الصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية.

المسائل الحرجية ذات الصلة بفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيتي التنوع البيولوجي والتصحر

٣٨ - اجتذب الدور الذي تؤديه الغابات في حفظ التنوع الإحيائي جهودا أكثر مما اجتذبه الدور الذي تؤديه فيما يتعلق بتخفيف تغير المناخ. ويتزايد عدد الجيوب الحرجية الأولية المشمولة بالحماية الكاملة وحولت مناطق جديدة من الأحراج إلى محميات كما أصبحت المزارع تستخدم أكثر خليطا من الأنواع، وغالبا ما يشجع استخدام الأنواع المحلية. وزيدت الحوافز المتعلقة بالمزارع الحراجية المتعددة الأنواع بما في

ذلك المزارع التي أنشئت في الأراضي التي لم تعد تستعمل للزراعة العادية، أو زاد التعريف بهذه الحوافز؛ ويتوقع أن يساعد ذلك في تنحية الكربون. وفي فرنسا حيث تشير التقديرات إلى أن الإجراءات الداعمة للأحراج لا يمكن أن تساهم سوى بنسبة تتراوح ما بين ٢ و ٣ في المائة في مكافحة الاحترار العالمي، فإن الحكومة تقوم مع ذلك بدعم الحراجة لأجل تحقيق هذا الغرض نظرا لمنافعها البيئية الإضافية. وعلى الرغم من أن مساهمة الأحراج لا يمكن أن تكون سوى متواضعة في تخفيف تغير المناخ، تهدف بعض البلدان أيضا إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ويجري البعض الآخر، مثل كندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وألمانيا على سبيل المثال، أبحاثا بشأن التفاعلات بين الأحراج وتغير المناخ.

٢ - البلدان النامية

المجالات المشتركة من حيث التقدم والمشاكل

٣٩ - حققت بضعة بلدان، كما فعلت اندونيسيا، ارتفاعا في غلة المزارع عن طريق توفير الدعم الرسمي المالي والسوقي، وبذلك استهلت ظروفا قد تؤدي في نهاية المطاف الى التخفيف من دور توسع تخوم المزارع بإزالة الغابات. ويؤدي الفقر والسياسات المتمخضة عن ضعف الحصول على مدخلات تحسين الغلة، بما في ذلك بعض عوامل التكيف الهيكلي، الى عرقلة التقدم المحرز في كثير من البلدان الأخرى. وبالاضافة الى ذلك، فان لدى كثير من البلدان النامية متوسطة الدخل حاليا معدلات نمو سكاني متدنية. وقد أدت زيادة الوعي البيئي الى بعض المبادرات الجديرة بالذكر مثل الاتفاقية الاقليمية لادارة وحفظ النظم الأيكولوجية الطبيعية الحراجية وتنمية مزارع الغابات، التي وقعتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ سلطات الشؤون الخارجية لغواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما. وتعزز هذه الاتفاقية الاقليمية آليات لتثبيط اتخاذ اجراءات تسبب دمار الغابات، واعادة زراعة المناطق التي أزيلت الغابات منها، ووضع سياسات سليمة للتخطيط لاستعمال الأرض واستيطانها في أمريكا الوسطى.

٤٠ - وتشتمل بعض التحديات الهامة التي تواجهها البلدان النامية على ضرورة تحقيق توافق في الآراء بشأن قضايا مثل مكان قطع الأشجار للأغراض الصناعية في الادارة المستدامة للغابات؛ والحاجة الى تحقيق مزيد من التقدم في ضمان المشاركة الشعبية في انشاء السياسات والبرامج المتعلقة بالغابات؛ وممانعة المصارف المتعددة الأطراف وكثير من الجهات المانحة الثنائية لتمويل مشاريع قطع الأشجار والتجهيز الصناعي؛ وكيفية ضمان أن يحقق من يعتمدون على الغابات منافع تكفي لتجعلهم يحجمون عن تحويل أراضي الأحراج الى استعمالات تدر عليهم ربحا عاجلا أكبر؛ وعدم كفاية تدفق الأموال والتكنولوجيات لدعم التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية بشأن الغابات. ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يدعو الى ملاحظة منتظمة للغابات، تفتقر كثير من البلدان، لاسيما في افريقيا، الى المعلومات عن غاباتها. ووفقا لتقييم عام ١٩٩٠ لموارد الغابات، الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة، أجرى ٦٦ بلدا من أصل ٩٠ بلدا في المناطق المدارية تقييما واحدا فقط لمساحة الغابات، تم ٣٩ منها قبل عام ١٩٨١[١٢].

السياسات والخطط والاستراتيجيات الجديدة أو المعدلة

٤١ - منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، استمر إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الغابات، وكان في كثير من الحالات برعاية برنامج متعدد الأطراف هو برنامج العمل للغابات المدارية، أو ما يتصل به من خطط رئيسية لتنمية الغابات تتبع مبادئ برنامج العمل للغابات المدارية. وقد اعتمد ما مجموعه ٩٢ بلدا نهج برنامج العمل للغابات المدارية؛ ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، توصلت ١٨ من هذه البلدان الى انهاء تحضيرها لخطط العمل الوطنية بشأن الغابات ونقحت ٧ منها خططها السابقة استجابة للنقد الذي وجه اليها على محدودية النهج، وتوجه البرامج حسب رغبة الجهات المانحة، والتركيز المفرط على قوائم البحث عن المشاريع، والتوجهات التي لا تعير المشاركة اهتماما. كما تدرج مكونات الغابات في الغالب في خطط العمل البيئية الوطنية التي اعتمدت بصورة رئيسية في افريقيا وما زال معتمدوها في مرحلة التعلم بشأنها. واستمر العمل على إعداد استراتيجيات الحفظ الوطنية، بمساعدة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، في حين تم إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في بعض البلدان.

٤٢ - شرعت الصين في تموز/يوليه ١٩٩٤ في جدول أعمال وطني شامل للقرن ٢١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حافظت في اطاره على تقليدها القديم المتمثل بالتحريج السريع وإدماج الأشجار في النظم الزراعية. وقام عدد من بلدان أمريكا اللاتينية بتعديل التشريعات والسياسات لالغاء الحوافز التي أدت في السابق الى تدمير الغابات؛ وأوقفت بعض هذه البلدان تقديم تراخيص الحصاد وغيرها من مظاهر الانتفاع بانتظار وضع الخطط المناسبة. ومن الأمثلة على التطوير المبتكر نص ورد في اطار الاتفاقية الاقليمية (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه) يقضي بأن تحدث الدول المتعاقدة مكاتب النائب العام لشؤون البيئة في الاطار القانوني لكل بلد مشارك فيها من بلدان أمريكا الوسطى للاشراف على حماية الغابات وتحسينها. وفي ماليزيا، تمت الموافقة في عام ١٩٩٢ على الصيغة المنقحة للسياسة الوطنية للغابات واعتمد في عام ١٩٩٣ قانون الغابات الوطني الجديد، وبالاضافة الى ذلك، تم تحديد أراض بوصفها مناطق حراجية دائمة كما بدأ العمل في عام ١٩٩٣ بنظام رصد مستمر للغابات. ومنذ عام ١٩٩٣، منحت ماليزيا لملاك مزارع الغابات الخاصة اعفاء ضريبيا كاملا يدوم فترة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ سنوات في اطار مختلف المبادرات المالية. واعتمدت كمبوديا وميانمار وساموا أيضا سياسات حراجية جديدة؛ وتقوم ناميبيا بتنفيذ سياستها الحراجية الجديدة التي اعتمدتها في نفس الوقت تقريبا الذي انعقد فيه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٤٣ - وأنشأت اكوادور لجنة بيئية رفيعة المستوى، وأصدرت في عام ١٩٩٤ سياسة بيئية تهدف، في جملة أمور، الى زيادة مشاركة جميع الأطراف، بما فيها الأطراف التي كانت مهمشة حتى ذلك الوقت. وأنشأت الفلبين مجلسا لتوجيه قانون الحراجة الجديد وجدول الأعمال الوطني للقرن ٢١ لديها. وتقوم جمهورية افريقيا الوسطى بتنفيذ استراتيجيتها لعام ١٩٩٢ ذات الصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والخاصة بالتنمية المستدامة والتي تحتوي على مكونات حراجية رئيسية.

ادارة الغابات وحفظها وتنميتها على نحو مستدام

٤٤ - أحرز كثير من التقدم في استمرار البرامج القائمة. وما زال يوجه اهتمام متزايد للحفظ بوسائل مثل انشاء مناطق محمية أو توسيعها. وقام مرفق البيئة العالمية، في اطار مرحلته الرائدة، بتمويل حوالي ٢٠ مشروعا في البلدان النامية بصورة رئيسية في المناطق المحمية، ومنها مشاريع بشأن ادارة الأحياء البرية. وأصدرت الهند مبادئ توجيهية تنظم المعايير والمؤشرات المتعلقة بالادارة الحرجية المستدامة وقيمت الكساء الحراجي في عام ١٩٩٣؛ وفي آذار/مارس ١٩٩٤، قادت الجهود لتشكيل الندوة العالمية للنمر التي غرضها حماية النمر وموئله في جميع البلدان التي تحتوي على مناطق للنمور. ووضعت غانا اجراءات ومعايير تشغيلية تنسجم مع المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية الخاصة بالادارة المستدامة للغابات المدارية الطبيعية. وفي عام ١٩٩٢، شرعت المكسيك في وضع قائمة بالغابات الوطنية وسنت قانونا للغابات. وخصصت باكستان خمس الموارد المتاحة لحماية الغابات ومستجمعات المياه في اطار حصة البيئة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ من استراتيجيتها الوطنية المقترحة للحفظ. وفي تايلند تم الشروع في برنامج يسمى بالتخضير في عام ١٩٩٤.

تعزيز الأنماط المستدامة للانتاج والاستهلاك

٤٥ - تشعر البلدان النامية الرئيسية المصدرة للخشب بالقلق إزاء مبادرات تحدث في البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تعرض أسواقها التقليدية للخطر. وبغية الاستجابة جزئيا لنواحي القلق في بلدان السوق، تعزز هذه البلدان المصدرة للخشب العمل بشأن تطبيق معايير ومؤشرات فيما يتعلق بالادارة المستدامة للغابات. وقد يبدأ قريبا، مثلا، بعض البلدان الأعضاء في منظمة الأخشاب الافريقية مع البرازيل واندونيسيا وماليزيا، بالعمل بمنح شهادات محلية بالاستدامة؛ وفي حالة البرازيل، تجري متابعة الأعمال المتعلقة بالحراجة في سياق وضع، مؤشرات شاملة للتنمية المستدامة. وقد ركزت الهند على تخفيض النفايات الناتجة عن قطع الأشجار؛ وفرضت فييت نام حظرا كاملا على قطع بعض الأنواع النادرة من الأشجار. وتشجع بعض البلدان النامية على اعادة تدوير ألياف الورق: ففي الفلبين بلغ معدل الاستفادة من نفايات الورق ٧٥ في المائة؛ بينما في سنغافورة وهونغكونغ يكاد يبلغ ١٠٠ في المائة. أما استعمال طائرات العمودية في قطع الأشجار، الذي يتوقع أن يكون أكثر لطفا من الناحية البيئية، فقد بدئ العمل به على نطاق استرشادي. وأما البرامج السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الرامية الى تحسين كفاءة مواقد الحطب من أجل تخفيض طلبها على الحطب فقد استمرت في كثير من البلدان.

٤٦ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كان من التطورات ذات الآثار بالنسبة للحفظ الزيادة السريعة في تجهيز الأخشاب المطاطية للاستعاضة عن بعض أنواع الخشب المداري الصلب المهددة بالنضوب. وفي ماليزيا، يجري تطوير طعوم أشجار المطاط لتكون أكثر ملاءمة لانتاج الخشب.

التعزيز المؤسسي وبناء القدرات

٤٧ - وعلى الرغم من أن بناء القدرات سبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مازال مستوى الجهود غير كاف. وأهم الأعراض التي تظهر بها عدم كفاية القدرات تشتمل على بطء الاصلاحات في

مجالي السياسة العامة والمؤسسات؛ وضعف التنسيق فيما بين القطاعات؛ وعدم اعتماد المستويات السياسية العليا لبرامج الحراجة بوصفها من الأولويات؛ والافتقار الى أولويات محددة تحديدا واضحا؛ والاستمرار في شدة الاعتماد على المساعدة التقنية الخارجية. ومن المشاكل الرئيسية التي لم تتضاءل منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، انخفاض مرتبة مؤسسات الحراجة في سلم الاهتمامات في كثير من البلدان. وإن استيعاب كثير من السلطات الحراجية في بيروقراطيات أكبر تضاف اليها تطورات أخرى تقلل من بروز هذه السلطات، يجعل من الصعب عليها أن تؤثر في السياسة العامة أو في الأولويات. وفي ظل مثل هذه الظروف، لا يمكن، حتى للتعزيز المؤسسي، أن يكون له سوى أثر أقل من الأثر الأمثل في فعالية السلطات الحرجية على المستوى الوطني.

٤٨ - وما زالت جهود بناء القدرات فيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية تبذل على ثلاثة مستويات: (أ) إيجاد بيئة تمكينية؛ (ب) وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية؛ (ج) وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وفرادى المواطنين بما في ذلك من ينتمون الى مجتمعات محلية تعتمد على الغابات. وتود بعض وكالات المعونة، ولاسيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وكثير من الجهات المانحة الثنائية، أن ترى تقسيما أوضح للعمل بين الحكومات (الأدوار التنظيمية والتمكينية) والجهات الفاعلة الأخرى، مع إسناد الأنشطة الانتاجية أو التجارية عموما الى المصالح التجارية الخاصة غير الحكومية. أما بالنسبة لبعض البلدان التي تكون قدراتها على تنظيم المشاريع وقدراتها غير الحكومية أكثر محدودية، قد يلزم تحقيق مزيد من النظرة العملية لدى تطبيق مبدأ التقسيم الشديد للعمل بين الحكومة والجهات الانمائية الفاعلة الأخرى.

٤٩ - وما زال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١، الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣، يمثل أكثر المبادرات المدروسة التي اضطلع بها بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مجال بناء القدرات والحاجة تدعو الى مزيد من التمويل لهذه المبادرة. كما ركزت وكالات متعددة الأطراف وثنائية أخرى على تنمية القدرات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؛ وما زال برنامج العمل للغابات المدارية على سبيل المثال يواصل تأكيده على المشاريع القطرية لبناء القدرات.

التطورات في الحراجة ذات الصلة بفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيتي التنوع البيولوجي والتصحر

٥٠ - قامت ماليزيا، دعما لحفظ وادارة التنوع البيولوجي، بانشاء لجنة وصاغت أو عدلت سياسة عامة وتشريعات وأحدثت برنامجا يتعلق بمجالات الموارد الجينية، وواصلت برنامج الأدغال البكر المحمية الذي بدئ فيه في عام ١٩٥٠، وتعمل على انشاء مركز أبحاث وطني للنباتات الطبية. ووضعت تونس، في سياق مكافحة التصحر، برنامجا مدته ١٠ سنوات بشأن حفظ الغابات والمياه والتربة. وفي الجزائر، تجري كثير من الأنشطة المتعلقة بالحراجة في سياق حفظ التنوع البيولوجي والعمل على مكافحة التصحر. ولدى بعض البلدان مشاريع رائدة بشأن عزل الكربون. وقد ارتفع إقراض البنك الدولي لدعم حفظ التنوع البيولوجي من ٥ الى ١١ في المائة (٢٨٠ مليون دورلار من دولارات الولايات المتحدة) من حصة مشاريع الحراجة لديه، وكان

ذلك يرجع جزئيا الى زيادة القلق بشأن التنوع البيولوجي؛ كما أبلغت مصارف أخرى متعددة الأطراف عن اجراء زيادات مماثلة. ودعم مرفق البيئة العالمية ١٣ مشروعا في مجال التنوع البيولوجي في جميع مناطق العالم النامي.

٣ - البلدان التي يمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

٥١ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما زالت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مشغولة بالمشاكل الضخمة التي ينطوي عليها التحول الى الاقتصاد السوقي، لكن كثيرا منها، مع ذلك، نقحت سياساتها وقوانينها بصدد الحراجة بحيث تظهر فيها أحدث الآراء كما تقوم بإدخال التعديلات على مؤسساتها وفقا لذلك. وشاركت البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في المؤتمرين الوزاريين لحماية الغابات في أوروبا اللذين انعقد الأول منهما في ستراسبورغ والآخر في هلسنكي وأعيد التأكيد فيهما على الالتزام الأوروبي بالتنمية المستدامة للغابات تمشيا مع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية[١٣]. ولدى سلوفينيا قانون جديد للغابات واستراتيجية للتنمية المستدامة للغابات تتجلى فيهما قرارات هلسنكي والبيان الرسمي بالمبادئ. واعتمدت الجمهورية التشيكية في أيار/مايو ١٩٩٤ مبادئ جديدة للسياسة المتعلقة بالغابات.

٥٢ - وقد أبلغ مرفق البيئة العالمية عن الاضطلاع بمشاريع بشأن التنوع البيولوجي في خمسة بلدان أوروبية تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن القلق بشأن الأخطار المحدقة بالغابات البكر من جراء قروض انمائية كبيرة قدمت مؤخرا في مجال الغابات، لاسيما في بولندا وبيلاروس وسلوفاكيا.

جيم - خبرات المجموعات الرئيسية

١ - المنظمات غير الحكومية

٥٣ - لعبت المنظمات البيئية وسائر المنظمات غير الحكومية، في قطاع الحراجة، دورا هاما بوصفها حارسا وفيا وعاملا مشجعا فيما يتعلق برصد قيام فئات مختلفة لها مصلحة، منها الحكومات والمنظمات الدولية، باعتماد المبادئ الاجتماعية والبيئية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وما زالت هذه المنظمات فاعلة في ضمان أن تظل روح مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وقضايا معينة في مقدمة النقاش الدولي بشأن سياسات وأولويات الحراجة. ومن بين القضايا التي تدعو اليها المنظمات غير الحكومية الحاجة الى الوضوح والحصول على المعلومات، والحق في التشاور، والمشاركة الكاملة، وحصول الشعوب المعتمدة على الغابات على أسباب المعيشة القائمة على أساس الغابات؛ وزيادة استعمال المعرفة التقليدية في الحراجة؛ والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذ الادارة المستدامة للغابات وزيادة التشديد على حفظ التنوع البيولوجي في ادارة الغابات؛ وتعاظم دور الغابات في عزل الكربون؛ والتعويض على البلدان (وكثير منها

نامية) عن إسهاماتها في المنافع العالمية للغابات فيما يتعدى الاحتياجات المحلية؛ وكفالة الاختيار الواعي أيكولوجيا للأنواع ونظم المزارع؛ وتقييمات الأثر البيئي؛ والحصاد والتجهيز الصناعي الأكثر لطفا بالبيئة؛ وزيادة استعمال المنتجات الحرجية ذات المصدر المستدام؛ وأنماط الاستهلاك التي تتسم بالمسؤولية؛ وزيادة اعادة تدوير المنتجات الحرجية.

٥٤ - لقد تحدت المنظمات غير الحكومية مرارا ما تعتقد أنها ممارسات تدميرية أو غير واعية حضاريا في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ففي ألمانيا، أصدرت ٢٢ منظمة غير حكومية اعلان فرانكفورت بشأن مبادرات التسميات للخشب ومنتجات الخشب ودعت، في جملة أمور، الى استبعاد منتجات الخشب الآتية من "مصادر نهب" عن السوق المحلية والتعويض لبلدان الغابات المدارية عن حماية بلوغ مستويات عالية للغاية من التنوع البيئي. واشتملت القضايا مؤخرا على تحدي ممارسات ادارة الغابات في أمريكا الشمالية واسكندينافيا والاتحاد الروسي والأمازون وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وميلانيزيا. واستعملت المنظمات الحكومية العاملة في مجال الدعوة وسائط عديدة منها صياغة المبادئ التوجيهية أو الاستراتيجيات الارشادية، مثل المبادئ والمبادئ التوجيهية لاستعمال الغابات بما يراعي الأيكولوجيا، التي وضعها مجلس "السلم الأخضر الدولي"، والاستراتيجية العالمية للغابات التي وضعها الصندوق العالمي للطبيعة.

٥٥ - وقد قامت المنظمات غير الحكومية بنشاط بتشجيع تطبيق معايير الادارة الحرجية المستدامة ومؤشراتها بتقييم ادارة الغابات وممارسات التجهيز والتجارة فيما يتعلق بالالتزام. وقد وضع الصندوق العالمي للطبيعة مجموعة تتألف من ٤ معايير لجودة الغابات، وهي الأصالة والصحة الحرجية والمنافع البيئية والقيم الاجتماعية والاقتصادية. وقد أنشئ مجلس رعاية الغابات - وهو مبادرة من مبادرات المنظمات غير الحكومية - في عام ١٩٩٣ لتوفير معلومات موثوقة عن مصادر المنتجات الحرجية، وللمساعدة على إزالة المطالبات المشوشة والخاطئة، واعطاء مصداقية للترخيص عن طريق تفويض الجهات المصدرة للتراخيص[١٤]. تسيطر المصالح الاقتصادية على ٢٥ في المائة من الأصوات في مجلس رعاية الغابات، في حين أن للمصالح الاجتماعية والبيئية وغيرها ٧٥ في المائة منها. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، وضع مجلس رعاية الغابات مجموعة من المبادئ والمعايير كي تطبق على جميع الغابات المدارية والمعتدلة والشمالية.

٥٦ - لقد لعبت مختلف المنظمات غير الحكومية "العاملة"، الدولية منها والمحلية، وكذلك عدد من المنظمات القائمة على أساس مجتمعي، دورا حاسما في التنفيذ العملي للبرامج على مستوى القاعدة الشعبية فيما يتعلق بالحفظ وكسب القوت على أساس الغابات وفي التمكين المحلي وبناء القدرات. وعلى الصعيد الدولي، ساعدت المنظمات غير الحكومية على جعل برنامج العمل للغابات المدارية أكثر توجها نحو المشاركة ومركزا بقدر مباشر أكثر على احتياجات الفئات الضعيفة. وبعض المنظمات غير الحكومية تعمل على نطاق عالمي، ومنها منظمة كير "CARE" الدولية، وأوكسفام (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع)، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة الروتاري الدولية (التي تعمل من خلال فروعها المحلية لدعم أنشطة الحراجة الطوعية المحلية).

٥٧ - وللاستفادة من بعض نواحي القوة الملموسة لدى المنظمات غير الحكومية، يبذل العديد من الوكالات الدولية والحكومية جهودا لتحقيق مزيد من التعاون وإقامة علاقات عمل أفضل معها. ففي الفلبين وكولومبيا تشارك المنظمات غير الحكومية البيئية في إدارة المناطق المحمية؛ في حين تقوم بعض البلدان بتوجيه المعونة مباشرة إليها. وتشارك المنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة في العمليات التي يمولها مصرف التنمية الأمريكي. وتدعم الاتفاقية الاقليمية (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه) المشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، وحقوق سكان المناطق المحرجة في أمريكا الوسطى. وجعلت فرنسا تدريجيا من رابطات حماية الطبيعة شركاء للحكومة في وضع السياسة الحرجية أو معالجة قضايا معينة.

إدراك التقدم والمجالات القابلة للتحسين

٥٨ - تشير بعض المنظمات غير الحكومية إلى أنها قد صادفت عددا من الصعوبات القابعة في طريق تحقيق أدوار المنظمات غير الحكومية في مجال الغابات، بما في ذلك تحفظ الحكومات في التعامل معها؛ وميل بعض الحكومات الى التحكم في مشاركتها بصورة خفية والتلاعب في الاختيار من بينها وتعريضها للشبهة بالوسائل المالية أو الاجرائية أو القانونية؛ وتقويض استقلالها الذاتي في عملية صنع القرار؛ واتخاذ مواقف معادية منها في بعض الأحيان؛ ومحاولات تهميشها أو استغلالها. ومن ناحية أخرى، زعم عضو في احدى الفئات ذات المصالح الأخرى أن بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الدعوة لا ترغب أحيانا في وضع القضايا في منظور الاهتمامات العاجلة الأخرى والاعتراف بأن الموارد محدودة مما يجعل من الصعب معالجة جميع المسائل بالتساوي من حيث التأكيد أو السرعة.

٥٩ - وتشعر كثير من المنظمات غير الحكومية أن التقدم يمكن أن يكون أسرع مما هو عليه؛ وتشير إلى استمرار الأضرار التي تلحق بالغابات والانخفاض الواضح في مستوى مشاركة القواعد الشعبية؛ وتدعو إلى تنفيذ ميثاق الفلاحين الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة لتصحيح الانحراف في ملكية الأراضي أو أنماط الحصول عليها، مما يؤدي إلى تركيز الضغط البشري على الغابات القليلة التي يستطيع الفقراء أن يصلوا إليها، فيسهم بذلك في ترديها وفقدانها. كما تدعو هذه المنظمات إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والشعوب القبلية، والتفاوض بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة للشعوب الأصلية.

٢ - القطاع الخاص التجاري[١٥]

٦٠ - في كثير من البلدان، يحبذ المناخ الذي يكتنف السياسات العامة الأسواق الحرة وأدنى قدر من التدخلات الحكومية، بيد أن قوى السوق ليست كافية لكفالة إيلاء الاهتمام الكافي لحماية البيئة. ومع ذلك فإن السويد تنتظر من أصحاب الأحراج الخاصة أن يعتنوا بالخدمات البيئية؛ ولا تقدم المدخلات الحكومية إلا إذا أصبح العبء أثقل من اللازم. وعلى الصعيد الدولي، تقوم بتشجيع جهود القطاع الخاص التجاري لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مجموعات مثل الشبكة الدولية لإدارة البيئة في ألمانيا؛ أو مجلس الأعمال للتنمية المستدامة في سويسرا. وقد أنشأ هذا المجلس فرق عمل، من بينها الفرق المعنية بتدخيل

التكاليف الاجتماعية والبيئية في الأسعار، وإجراء دراسة عالمية تتعلق بالإنتاج والاستخدام السليمين بيئيا للورق.

٦١ - وقد اختارت الرابطة الأمريكية للأحراج والورق (التي يشكل أعضاؤها ما يربو عن ٩٠ في المائة من الطاقة المحلية لتصنيع الورق، وتنتج ٦٥ في المائة من إنتاج الخشب الصلب وتملك ٩٥ في المائة من الأراضي الحراجية الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية) استخدام مدونات قواعد ممارسات لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وقد اعتمدت الرابطة الأمريكية للأحراج والورق مبادئ للحراجة المستدامة ومبادئ توجيهية للتنفيذ خاصة بها: واعتبارا من عام ١٩٩٦، سيصبح التقيد بالمبادئ والمبادئ التوجيهية شرطا للحصول على العضوية فيها. وسيجري اطلاع الجمهور كما يمكنه أن يقوم مباشرة بتقييم تعهد الصناعة ورصد التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات، والقصد من المبادئ التوجيهية هو أن تكون بديلة لمخططات التوسيم التي تجري من طرف واحد، وعمليات المقاطعة، وغير ذلك من الحواجز التجارية المستخدمة في سبيل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وقد أسهم قطاع تجارة التجزئة في التشديد على ضرورة استصدار شهادة للأخشاب تفيد بأن منشأها مستدام؛ كما لا يقبل بعض تجار التجزئة سوى الأخشاب المشفوعة بشهادة فقط أو في معظم الأحيان. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بدأ الصندوق العالمي للطبيعة ما يسمى بنادي عام ١٩٩٥، ووافق بموجبه ٢٤ من تجار التجزئة على بيع الأخشاب من المصادر المستدامة فقط بحلول عام ١٩٩٥.

٦٢ - ولتيسير الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ينبغي أن تعكس أسعار المنتجات الحرجية على نحو أدق القيم الحقيقية والتكاليف الزائدة المقترنة بالإدارة المستدامة لذلك المورد، بما في ذلك التكاليف البيئية[١٦]. وعلى المستهلكين أن يقبلوا أسعارا أعلى للسلع والخدمات الحرجية المنتجة بصورة مستدامة، بيد أنه لم يتم التحقق على نطاق واسع بعد من رغبتهم في القيام بذلك. ومن غير المؤكد ما إذا كانت ستستطيع المنتجات الحرجية بهذه الأسعار المرتفعة من منافسة البدائل، وإذا كان الأمر غير ذلك، ستطرح تساؤلات بشأن ما إذا كان استخدام هذه البدائل سيشكل خيارا أفضل بيئيا.

٦٣ - ومن الحوافز الحكومية الهامة التي يمكن أن توفر للإدارة المستدامة للغابات وضع سياسات تحبذ الاستثمارات والمشاريع الخاصة في مجال صناعات القيمة المضافة على التجارة في المواد الخام الخشبية أو غير الخشبية. ومن الأمثلة على ما يمكن أن تحققه الاستثمارات الكبيرة في التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والمشاريع المحلية التطور في السياسات العامة لاستغلال الغابات الذي حدث في إندونيسيا من تصدير الكتل الخشبية الخام إلى التجهيز المحلي لمنتجات الأخشاب. ولا يزال القطاع الخاص في حاجة إلى التأكد من توافر ضمانات طويلة الأجل للوصول إلى الموارد الحرجية ان ارتئي أن يعزز التزامه باستدامتها.

٣ - الفئات الرئيسية الأخرى والمجتمع المدني

٦٤ - كثيرا ما تحتل الحكومات المحلية مركز الصدارة في وضع وإنفاذ الأنظمة في كثير من البلدان. ولذا، فعلى الرغم من أن الحكومات الوطنية في بعض البلدان المتقدمة النمو قد لا تكون لديها قيود على الأخشاب الاستوائية، فإن بعض الحكومات المحلية لا تزال تطبق ممارسات تمييزية على الأخشاب الاستوائية، كما يتضح من الحظر الذي تفرضه السلطات المحلية على تلك الأخشاب في ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما ذكر آنفا (انظر الفقرة ٢١). وهناك حاجة بادية إلى إشراك الحكومات المحلية في حوار من أجل تعزيز النهج الحيادية. ومن المبادرات التي اتخذها المجتمع المدني الشروع في إنشاء لجنة عالمية مستقلة معنية بالغابات والتنمية المستدامة. وتزمع هذه اللجنة، التي يدعمها مجلس العمل المشترك لرؤساء الدول والحكومات السابقين، تقديم تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٧٧ عن المسائل المتصلة بالتوعية والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وإيجاد توافق في الآراء.

٦٥ - وترى اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين أن المزارعين على استعداد لتقبل الممارسات الأكثر استدامة شريطة أن تكون سليمة بيئيا ومربحة وتتيح توافر اقتصادات ريفية قابلة للاستمرار. وفي البلدان المتقدمة النمو، يجوز للمزارعين أن يقوموا بتحويل بعض الأراضي إلى أحراج استجابة للسياسات الداعية إلى خفض الفائض من الإنتاج الغذائي. وتعتزم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تجرى مزيدا من الدراسات على الصلات بين التحريج الزراعي والتنمية الريفية في سياق إصلاح السياسات الزراعية. وفي البلدان الأكثر فقرا، لاحظت الفاو والبنك الدولي، ضمن وكالات أخرى، أن المزارعين يحققون نجاحا كبيرا في إدماج الأشجار في النظم الزراعية عندما توجد فرص سوقية.

٦٦ - ويبرز دور الناس الذين يعتمدون على الأحراج في إطار السياسة الحرجية الجديدة لمصرف التنمية الآسيوي الذي يعتزم إعطاء هؤلاء الناس قوة دفع اقتصادية في الغابات. وقد شجعت فييت نام والهند بطرق عديدة مشاركة السكان المحليين وقاطني الغابات. وخلال السنة الدولية للسكان الأصليين، ١٩٩٣، قامت بلجيكا بتنظيم اجتماع بشأن عدد الغابات في افريقيا والبلدان الجزرية في آسيا وجنوب افريقيا.

دال - المسائل المتصلة بالتمويل والتكنولوجيا

١ - التمويل

السياق

٦٧ - ينبغي النظر في مسألة احتمالات تمويل الثروة الحراجية ضمن إطار القضايا الاقتصادية الكلية وقضايا التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الديون وتخفيف حدتها. إذ أن هذه القضايا الأوسع نطاقا يتناولها الفريق العامل مفتوح العضوية المخصص الذي يجتمع بين الدورات والمعني بالتمويل التابع للجنة التنمية المستدامة، ولن يجري تناولها في هذا التقرير. وسيقوم هذا الفريق العامل باستعراض أثر وضع

السياسات الدولية على تدفق التمويلات وتقديم توصيات بشأن تعبئة الموارد المحلية وإيجاد آليات التمويل الابتكارية.

٦٨ - وفي معظم البلدان، تشكل الموارد المحلية التي تشمل التمويل الحكومي أو التدابير المالية الحكومية، واستثمارات القطاع الخاص، والجهود العينية التي تبذلها المجتمعات المحلية أو الأفراد، المصدر الرئيسي لتمويل حفظ الغابات وتنميتها. أما التمويل الخارجي من المصادر الرسمية فليس له سوى دور تكميلي؛ ويتم معظم ذلك في شكل معونات ثنائية وليست متعددة الأطراف. وقد تكون تدفقات القطاع الخاص الدولي مساوية للمعونات الرسمية أو أعلى منها في ميادين مثل الصناعات الحرجية. بيد أنه لا توجد معلومات ذات شأن متاحة[١٧] عن جميع هذه الأشكال الرئيسية للتمويل. وقد أعلنت تبرعات ملحوظة في مؤتمر البيئة والتنمية، غير أنه لا تتوافر معلومات عما أحرز من تقدم في الوفاء بها من أجل هذا التقرير. وتعهدت اليابان بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبيئة من ٩ بلايين من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٠٠ بليون دولار خلال خمس سنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٧)، يوجه جزء منها للحراجة؛ وتفيد التقارير بأن المصادر الرسمية تشير إلى أنه قد تم الوفاء بنصف هذا الالتزام بحلول السنة المالية ١٩٩٤. وفي المستقبل، يعتزم عدد من البلدان المتقدمة النمو زيادة اعتماداتها المخصصة للبيئة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يبلغ حجم صندوق حكومة الدانمرك للبيئة الدولية والطبيعة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٢.

٦٩ - تتسم مهام الحفظ والمهام البيئية للأحراج، التي تعتمد كثيرا على التمويل الحكومي، بأنها تحصل على أدنى قدر من التمويل في كثير من البلدان النامية التي كثيرا ما تكون ميزانياتها الحكومية محدودة بشدة. كما أن بعض البلدان النامية لا تستطيع جمع إيرادات كافية من السلع أو الخدمات الحرجية بسبب انخفاض الأسعار والافتقار إلى القدرة الإدارية على تحليل الرسوم والاتجار غير المشروع. ولا تزال القضية الرئيسية في هذه البلدان تتمثل في اعتمادها الشديد على التمويل الخارجي،

مستوى التمويل الدولي للأحراج: الاتجاهات والأولويات

٧٠ - تشير دراسة استقصائية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الفاو إلى أن تلك المساعدة المقدمة لاستغلال الأحراج (ومعظمها أحراج استوائية) قد ازدادت بما متوسطه ١١,٣ في المائة في السنة في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠ حتى بلغت ١,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠[١٨]. ولا يشكل المستوى لعام ١٩٩٠ سوى ربع الهدف الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ ولذلك فإنه سيتبع معدل نمو سنوي يتجاوز ٢٠ في المائة ليصل إلى الهدف الذي حدده جدول أعمال القرن ٢١ بحلول عام ٢٠٠٠. غير أن الافتقار إلى بيانات موثوقة سواء بشأن تدفقات الموارد المالية من المصادر الخاصة والعامة على الصعيد الوطني أو بشأن عائدات هذه الاستثمارات يجعل الحكم على ملاءمة هذه الأهداف أمرا متعذرا.

٧١ - ازداد تمويل الثروة الحرجية من قبل البنك الدولي، وهو أكبر ممول متعدد الأطراف للثروة الحراجية، بما يزيد على الضعف في أوائل التسعينات، مقارنة بأوائل الثمانينات: وكان آخر متوسط سنوي لأرقام

القروض حوالي ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بحوالي ٠,٦ بليون دولار في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢. ويتضح من التمويلات التي قدمت مؤخرا وجود أوجه شبه مع ملامح الاحتياجات التمويلية الواردة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١[١٩]. وتدعم المؤسسة المالية الدولية استثمارات القطاع الخاص: فقد رصدت في الثلاث سنوات الماضية ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للصناعات الخشبية و ١٦٠ مليون دولار لمشاريع خاصة بعجينة الورق والورق. ومنذ عام ١٩٧٧، قدم مصرف التنمية الآسيوي قروضا حراجية تراكمية بلغت ٧٩٤ مليون دولار (بمتوسط سنوي قدره ٣٩,٧ مليون دولار)، بينما بلغت قيمة المساعدة التقنية ٤٠,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وبلغت حصة العناصر الحرجية في المشاريع الأكبر حجما ٥,٢ مليون دولار أخرى. وفي عام ١٩٩٣، بلغ إنفاق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على مشاريع الغابات حوالي ٦٥,٣ مليون دولار؛ ومنذ عام ١٩٧٤، بلغ المتوسط السنوي للقروض المقدمة لإدارة الموارد الحراجية ١٧ مليون دولار وبلغ مجموعها ١٠٧,٨ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، في حين ظل المبلغ الإجمالي المخصص للمساعدة التقنية ثابتا عند ٢٧,٨ مليون دولار منذ عام ١٩٨٠. وقد ظل مصرف التنمية الافريقي ناشطا في منح قروض الحراجة منذ عام ١٩٧٨؛ وقد وصلت قروضه لقطاع الحراجة إلى ٢٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ١٩٩٤.

٧٢ - ويقوم مرفق البيئة العالمي بتمويل الأنشطة الحراجية المتصلة بمجالات اهتمامه الأربعة: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. وفي هذه المجالات، يستطيع مرفق البيئة العالمي تقديم موارد مالية للأنشطة التي تولد فوائد بيئية عالمية على سبيل المثال يمكن أن يغطي مرفق البيئة العالمية التكاليف الإضافية لأنشطة مثل إعادة التحريج، والتي ترمي إلى معالجة تدهور التربة. وقد وجهت المبالغ التي تم التعهد بها في إطار المرحلة التجريبية (٧٣٢,٦ مليون دولار) إلى حفظ التنوع البيولوجي بشكل رئيسي (٤٣ في المائة) وشملت تقديم الدعم لعدد من المشاريع التي تتعلق بالحراجة، وحفظ الموارد الجينية للنباتات في الموقع، وإدارة الأحياء البرية وتربية حيوانات الصيد، وإدارة مستجمعات المياه التي تتضمن التحريج. أما من حيث تمويل المساعدة التقنية في قطاع الحراجة، يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المصدر الريادي في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الاعتمادات المخصصة بموجب رقم التخطيط الإرشادي للبلدان: في عام ١٩٩٣، قدم ٢٠,٣ مليون دولار للتحريج على نطاق العالم من خلال منظمة الأغذية والزراعة وحدها؛ في حين قدم في عام ١٩٩٢ مبلغ ١٠,١ مليون دولار لآسيا وحدها[٢٠].

أولويات وسياسات الإقراض التي تتبعها المصارف متعددة الأطراف

٧٣ - يركز البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية عموما على إيجاد الموارد الحراجية أو إدارتها، مع إيلاء اهتمام متواضع جدا فحسب للصناعات الحرجية. وتماثل السياسة الإقراضية للبنك الدولي سياسة المصرفين الآخرين: فهو يخصص حاليا ربع قروضه لتوسيع الموارد الحرجية. وبالنسبة للبنك الدولي، كانت أكثر التغيرات إثارة للدهشة تتمثل في حدوث زيادة من ٧ إلى ٢٧ في المائة في تمويل أنشطة الإصلاح والحماية (أي الأنشطة البيئية)؛ وزيادة من ١ إلى ١٤ في المائة في تمويل سبل المعيشة البديلة؛ وانخفاض من ٣٢ إلى ٢٣ في المائة في تمويل حصة توسع الموارد (على الرغم من أن قيمة

الدولار قد ارتفعت بنسبة ١٢ في المائة)؛ وانخفاض من ١٠ إلى ٠,٤ في المائة في تمويل الطرق الحرجية من الهياكل الأساسية.

٧٤ - ولن يدعم البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية أي عمليات لقطع الأشجار في الغابات البكر، وستشجع هذه المصارف الحفاظ على هذه الغابات وتحديد مناطق للحفظ. ويبدو أن التفكير الجاري يميل إلى القول بأنه إذا كان لا بد من تنفيذ المشاريع الصناعية، فإنها ستجتذب القطاع الخاص ولا تحتاج إلى تمويل من جهات متعددة الأطراف أو من جهات تقوم بتقديم المساعدات. بيد أنه توجد رغبة في تمويل المشاريع الصناعية الأصغر حجما. ويتبع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ثلاثة خطوط خاصة لتمويل القطاع الخاص يدعم اثنان منها مخصصان للعمليات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بينما يدعم الخط الثالث مؤسسة استثمارية تعادل المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي ويمكن أن تغطي استثمارات تصل قيمتها إلى ٤٠ مليون دولار. ومن الممكن أن تتيح الفرص المتاحة من جراء هذا لمساعدة الصناعات الصغيرة امكانات لمساعدة كثير من البلدان الأصغر حجما والأكثر فقرا والتي قد تجد صعوبة في اجتذاب رأسمال خاص على نحو صرف. وتؤكد جميع المصارف المتعددة الأطراف الرئيسية على ضرورة أن يكون التمويل الاستثماري لقطاع الغابات مسبوقا بتحليل قطاعي قوي، وحوار في مجال السياسات العامة وإصلاح مؤسسي، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتحسين الأطر التنظيمية والقانونية للحراجة وإدماج الأهداف والغايات القطاعية في الشواغل الاقتصادية والبيئية الأوسع نطاقا.

الأحوال المؤثرة في فعالية التمويل

٧٥ - يتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الفعالية العامة للمساعدة المالية الخارجية على المستوى العالمي في أن هذه المساعدة تذهب إلى عدد قليل من البلدان التي قد لا تكون بالضرورة من أشد البلدان التي تحتاج إلى المساعدة. ولذا، يلاحظ أن ٤٤ في المائة من أجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ١٩٩٠ قد ذهب إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. و ٣٣ في المائة أخرى إلى افريقيا؛ إلا أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تمثل إزالة الغابات الاستوائية فيها ما يقرب من نصف معدلها السنوي في العالم، فلم تتلق سوى ١٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للحراجة[٢١]. وبالمثل فمن الـ ٣,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تم تخصيصها حتى الآن في إطار برنامج العمل للغابات المدارية، بلغت حصة أكبر ١٠ بلدان وحدها ٩٤ في المائة من التعهدات، وبذلك تتقاسم البلدان العشرون الأخرى ومنطقة فرعية واحدة ٦ في المائة فحسب، وبلغت حصة أكبر بلد مستفيد وحده ٣٥ في المائة من مجموع تعهدات التمويل[٢٢]. أما المشاكل الأخرى التي تقلل من فعالية المساعدة الخارجية فقد تم تحديدها في دراسة أجريت تحت رعاية فريق المستشارين المعنيين بالغابات[٢٣]، تشمل ما يلي: (أ) تعكس مشاريع المساعدة الخارجية أولويات الوكالات الممولة بقدر أكبر مما تعكسه أولويات مشاريع استراتيجيات خطط العمل الوطنية الخاصة بالتحريج؛ (ب) ويسير التنسيق الذي يقوم به المانحون حسب البلدان المتلقية بصورة غير مرضية لأن كثيرا ما تكون للمانحين نهج أو أولويات لا تضارع؛ (ج) وتصر بعض الوكالات الخارجية على تطبيق إجراءاتها تطبيقا صارما. وتستهدف المبادئ والمبادئ التوجيهية التنفيذية القطرية المنقحة لبرنامج العمل للغابات المدارية تقليل هذه المشاكل إلى الحد الأدنى، غير أن بعض

الحكومات ووكالات التمويل لم تنفذها على وجه كامل. ولذا، يقوم بعض المانحين والوكالات الدولية بتطبيق أطر متعددة لنفس المهام في بلد واحد، ومن الأمثلة على ذلك برنامج العمل للغابات المدارية نفسه وخطط العمل البيئية الوطنية. ولمعالجة هذه المشكلة، يسعى فريق المستشارين المعنيين بالغابات إلى المواءمة بين نهج المانحين: كما يشارك كثير من المانحين في حالة تجريبية في غيانا في إطار استراتيجية مشتركة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية للبلد، بما فيها غاباته.

آليات مبتكرة للتمويل

٧٦ - لقد كان تحويل الديون لتمويل تدابير حفظ الطبيعة أول آلية مبتكرة للتمويل: بدأت في عام ١٩٨٧ واستمرت بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كانت قد أنتجت نحو ٧٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لحفظ البيئة في البلدان النامية. ويتولى المصرف الإنمائي الدولي أيضا تنفيذ عمليات تحويل الديون لتمويل تدابير حفظ الطبيعة، فقد مول، على سبيل المثال، مشروعا من هذا الطابع لتحسين نوعية بيئة مدينة مكسيكو في عام ١٩٩٣ قيمته ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتجري تجربة عدد من الآليات الأخرى، على النحو التالي: (أ) خططت كولومبيا لتحويل الدخل الناتج عن المبالغ التي يسددها الاتحاد الأوروبي لدعم أسعار البن كي تستخدم في الإدارة المستدامة للغابات؛ (ب) وتكفل الاتفاقية الإقليمية (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه) مشاركة حكومات أمريكا الوسطى في إنشاء صناديق وطنية للغابات وتضمن إعادة استثمار الدخل الناتج عن الغابات في موارد الغابات؛ (ج) وتطبق شيلي والبرازيل وماليزيا إعفاءات ضريبية وحوافز مالية أخرى، بدأ بعضها قبل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بفترة طويلة. ومن المشاكل التي تواجه الحوافز المالية أن الوكالات الخارجية تميل إلى تثبيط الاستعانة بهذه الوسائل في البلدان التي تمر بعملية تكيف هيكلي. وهناك اقتراحان بديلان مطروحان في الوقت الحالي هما (أ) فرض ضرائب على استغلال الموارد وتحويل العائدات إلى الإدارة المستدامة للغابات؛ (ب) وتحويل الديون إلى سندات قابلة للتداول وتباع في الأسواق المالية. ويجري مصرف التنمية الآسيوي دراسة إقليمية عن آليات تمويل البرامج البيئية تشمل رأس المال المحلي ورأس مال القطاع الخاص ورأس مال المشاريع.

٢ - التكنولوجيا

٧٧ - يمثل إنشاء مركز البحوث الدولية في مجال الغابات في إطار الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية أحد التطورات الرئيسية الجديدة التي طرأت في هذا المجال، وهو يكمل أعمال المركز الدولي للبحوث في مجال زراعة الغابات، وهو المركز الأوثق صلة بالغابات بين المراكز التابعة للفريق الاستشاري. ويدرس مركز البحوث الدولية في مجال الغابات جملة أمور منها تحسين مواءمة الأنواع/الموقع؛ ونشر معلومات البحوث على المستعملين؛ والفوائد العالمية، مثل حفظ التنوع البيولوجي؛ والفوائد التي تحققها الغابات للمجتمعات المحلية بخلاف الأخشاب. ويقوم المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بإجراء بحوث عن طرق المحافظة على إنتاجية الأراضي الزراعية وبالتالي تقليل الطلب على إزالة الغابات من أراض جديدة. واستمر برنامج الفاو لدعم البحوث في مجال الغابات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ،

بتمويل من مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة سويسرا. ويوفر البرنامج نموذجا لتعزيز بناء القدرات وتحقيق الاعتماد المتبادل على الذات بين بلدان الجنوب بتكلفة منخفضة؛ وتروج الفاو لبرنامج مماثل من أجل البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وبالرغم من الجهود المبذولة، وحتى في المجالات التي تستلزم تحقق إنتاجية مرتفعة لضمان توافر إمدادات كافية من أجل الصناعة (دون طلب مفرط على الأراضي) أو لأسباب أخرى، فإن استغلال الغابات لم يحقق بعد ما يعادل "الثورة الخضراء" التي استفادت منها الزراعة. وتشير الدروس المستخلصة من الزراعة إلى ضرورة زيادة الإنتاجية لكن أيضا مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية وكفالة وصول المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات إلى أي تكنولوجيات جديدة.

٧٨ - ولا تحتل منتجات الغابات غير الخشبية التي يمكن أن تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة الغابات مكانا مناسبا في مجال البحث والتطوير. ولكن هناك إمكانية كبيرة لتحسين استغلال وإدارة الموارد الجينية والنباتات الطبية والمواد الكيميائية النباتية والألياف الطبيعية والصمغ والراتينغ وإلى غير ذلك. وبالنسبة للنباتات الطبية، يكمن أحد الخيارات في إبرام اتفاقات بين شركات المستحضرات الصيدلية الكبرى الموجودة في البلدان المتقدمة النمو وبين ملاك موارد الغابات في البلدان النامية؛ ومن أمثلة ذلك الاتفاق المبرم بين INBIO في كوستاريكا وبين شركة Merck & Co. Inc. في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تمول شركة ميرك بموجبه البحوث وتدفع رسما على أي مستحضر صيدلي مفيد أو مركب كيميائي يجري فصله، مقابل النباتات والحشرات ومواد الغابات الأخرى التي توردها INBIO.

٧٩ - ويلزم محاكاة الأمثلة الدولية المذكورة أعلاه عن طريق إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز قدرات البلدان النامية ومرافقها على الصعيد الوطني وتحسين نشر نتائج البحوث. ويلزم أن تزداد إتاحة نتائج هذه البحوث للمجتمعات الزراعية المنخفضة الدخل والمزارعين والسكان المعتمدين على الغابات في البلدان النامية بحيث تساعد في تعزيز سبل معيشتهم المستدامة؛ ولهذا الغرض، يلزم أن تعتمد الممارسات العلمية والتكنولوجية الحديثة بقدر أكثر انتظاما على المعارف والممارسات الأصلية أو المحلية.

هاء - التطورات التي طرأت والخبرات المكتسبة في مجال التعاون الدولي

١ - العمليات الحكومية الدولية

٨٠ - حيث أن عددا كبيرا من القضايا البيئية عابر للحدود، فإن التعاون الإقليمي في هذا المجال سيحظى بأهمية متزايدة. وقد اتفق رؤساء وزراء استراليا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا على التعاون من أجل وضع مدونة عامة للسلوك في قطع الأخشاب وتصديرها من الغابات المحلية. وتعد أنشطة الغابات المبذولة في مجموعات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ومعاهدة التعاون لمنطقة الأمازون والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مهمة أيضا.

٨١ - وفي إطار عملية هلسنكي، التي انبثقت عن المؤتمر الوزاري الثاني المعني بحماية الغابات في أوروبا، اعتمدت البلدان الأوروبية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ قائمة تضم ٦ معايير و ٢٧ مؤشرا على صحة الغابات وحيويتها والتنوع البيولوجي المثمر ووظائف الحماية والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للحراجة. وبالنسبة للغابات غير الأوروبية المعتدلة والشمالية، بدأ البحث عن معايير ومؤشرات في حلقة العمل المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والتي نظمها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (ما يسمى بعملية مونتريال). واجتمع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالغابات (الفريق - ما يسمى بالمبادرة الكندية الماليزية) مرتين في عام ١٩٩٤ وتناول مسائل حفظ البيئة؛ والمعايير والمؤشرات؛ وتعزيز التجارة والبيئة؛ وتطبيق نهج جديدة للتمويل ونقل التكنولوجيا في مجال الغابات؛ والصلات المؤسسية؛ ومشاركة السكان؛ والصلات الشاملة لعدة قطاعات. وفي إطار الإعداد للدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة اشتركت حكومتا الهند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في تقديم مبادرة لرعاية عقد حلقة عمل تم في إطارها اعتماد شكل للتقارير الوطنية.

٨٢ - وقد تولت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية القيام بالأعمال السابقة للأعمال الحالية المبذولة في مجال وضع المعايير والمؤشرات وذلك ضمن الأعمال المبكرة التي قامت بها لوضع مبادئ توجيهية ومعايير لإدارة الغابات المدارية. فقد قامت المنظمة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوقت طويل بتحديد هدف لسنة ٢٠٠٠ يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة للغابات وأصدرت مبادئ توجيهية للإدارة المستدامة للغابات الطبيعية (١٩٩٠)؛ وللغابات المزروعة (١٩٩٣)؛ ومعايير لقياس الإدارة المستدامة للغابات المدارية (١٩٩٢).

٨٣ - وأسفرت الأعداد الضخمة للمبادرات التي اتخذتها مختلف جماعات المصالح عن ازدواج في الجهود وتشتيت الموارد وصعوبة في استغلال الحصيلة الكاملة لكل مبادرة استغلالا فعالا. وهناك أيضا اهتمام بضمان (أ) التزام البلدان على نحو صارم بتحقيق التنمية المستدامة للغابات وتطبيق المعايير والمؤشرات المتفق عليها؛ (ب) والاعتراف بأن البلدان لديها قدرات مختلفة فيما يتعلق بالوفاء بالمتطلبات التي تفرضها أي معايير تم الاتفاق عليها بموجب المبادرات؛ (ج) وإتاحة وقت لاختبار المعايير والمؤشرات أثناء الممارسة العملية قبل اعتمادها بصفة عامة؛ (د) واشتراك جميع المناطق الزراعية الايكولوجية ومن المحتمل جميع البلدان في المناقشة الدولية؛ و (هـ) وتنسيق المبادرات على نطاق عالمي فيما بين جميع المناطق[٢٤]. وقامت الفاو بغية الشروع في وضع أهداف منسقة بتهيئة فرصة لاستعراض المبادرات المختلفة في دورة لجنة الغابات التابعة لها المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٥ و آذار/مارس ١٩٩٥ واجتماع الوزراء المسؤولين عن الغابات المرتبط بهذه الدورة.

٢ - مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٨٤ - تمثلت الاستجابة الرئيسية لمؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في استعراض برامجها وإعادة توجيه أنشطتها عن عمد نحو بلوغ الأهداف التي حددها المؤتمر، ولا سيما عن طريق إنشاء وحدات تنظيمية جديدة تركز على التنمية المستدامة. وقد عـُرضت أعلاه الأدوار التي قام بها البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية في مجال التمويل في مرحلة ما بعد المؤتمر. ووفقا لما ذكِر أعلاه أيضا، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج بناء القدرات في القرن ٢١ الذي وفرت في إطاره موارد من أجل بناء القدرات في مجال الغابات، ولتكميل المخصصات المرصودة للغابات الموفرة من أرقام التخطيط الإرشادية الهامة دائما في مجال تقديم المساعدة التقنية في هذا القطاع. ونظمت الفاو، بموجب دورها كهيئة مسؤولة عن إدارة المهام، إجراء مشاورة في آذار/مارس ١٩٩٣ أدت إلى إنشاء مجموعة البريد الإلكتروني، وهي شبكة تيسر الاتصال بين الأعضاء من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ وطالبت بعض المنظمات غير الحكومية بزيادة العضوية في هذه المجموعة وتوسيعها. وقامت الفاو، مثلها مثل وكالات كثيرة أخرى، بإعداد استراتيجية لاشتراكها في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ووزعت هذه الاستراتيجية على البلدان الأعضاء. وعقدت الفاو أيضا اجتماعا لمكاتب لجانها الإقليمية للغابات لتضمن توفر مدخلات إقليمية ضمن الأعمال التحضيرية للاستعراض الحالي للغابات؛ وعقدت اجتماعا للخبراء الخارجيين الرفيعي المستوى لوضع تخطيط للتوجيهات المتعلقة باستغلال الغابات مستقبلا؛ ومن المقرر أن تكون قد عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٥ اجتماعات لقادة المبادرات الجارية لوضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات. وتنظم الفاو أيضا، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماعات إقليمية في افريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق غرض مماثل. وستكون قد عقدت، بالاتصال مع لجنة الغابات التابعة لها في آذار/مارس ١٩٩٥، اجتماعات للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والوزراء المسؤولين عن استغلال الغابات للإسهام في الأعمال التحضيرية للدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة.

٨٥ - وتعد الجهود المبذولة لأخذ المصالح غير الحكومية في الحسبان ملمحا من ملامح المبادرات التي اتخذتها مؤخرا منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية. وأفادت التقارير أن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية لم تحدد عدد المنظمات غير الحكومية التي تشارك في الدورات الرسمية لمجلسها وبسـّطت الإجراءات التي يتعين على المنظمات غير الحكومية اتباعها للقيام بذلك. وفي الفاو تشارك المجموعات غير الحكومية في أفرقة الخبراء. وقد أشرنا من قبل إلى الاجتماعات التي تعقدها الفاو للصناعات في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، ووفقا لما ورد أعلاه أيضا، قام مجلس الفاو، في إطار برنامج عمل حفظ الغابات المدارية، بإنشاء فريق استشاري سيضم ممثلين لكل جماعات المصالح.

٨٦ - ويشارك كثير من الوكالات، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو في أعمال تحليلية أو يبدأ فيها بغية تحسين منهجيات تقييم السلع والخدمات المستمدة من الغابات، مما يرفع شأن التقدير الذي تحظى به قيمة هذه السلع والخدمات عند صنع قرارات متعلقة باستغلال الأراضي. ويستفيد هذا العمل من التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات غير التابعة للأمم المتحدة

مثل الجامعات. وتابعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) نُهجها القائمة على المشاركة والمُنفذة في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي. والهدف العام لذلك هو البحث عن سبل للتوفيق بين حفظ الطبيعة وبين الاحتياجات البشرية وتدعيم أساس البرنامج بالتعاون العلمي الدولي. وتضم محميات الإنسان والمحيط الحيوي منطقة أساسية محمية حماية صارمة تحيطها منطقة عازلة لخدمة قدر أكبر من الأنشطة البشرية ومناطق تحول نائية. وتشكل محميات المحيط الحيوي شبكة عالمية كانت تضم ٣٢٣ موقعا في ٨٢ بلدا في منتصف عام ١٩٩٤ تغطي مساحة تتجاوز ٢١١ مليون هكتار. ومن أجل الحد من الفاقد، أعدت الفاو مشروع مدونة نموذجية لممارسة جني الغابات تُتخذ أولا وقبل كل شيء كأساس لمدونات الممارسات المتبعة في الغابات على المستوى القطري.

٨٧ - واعترافا بالأبعاد الصحية للأحراج والارتباط الوثيق القائم بين أمراض مثل الملاريا أو التيفوس ووجود الغابات أو إزالتها، أنشأت منظمة الصحة العالمية فرقة عاملة معنية بالبيئة والأمراض المدارية في عام ١٩٩٣. ونظرا للارتباط القائم بين بيئة الغابات أو إدارة الغابات وانتقال العدوى بالملاريا، فسيجري النظر في نتائج البحوث المقبلة عند صياغة خطط عمل وطنية لاستغلال الغابات.

٣ - المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة

٨٨ - عرضت عدة مبادرات تتعلق بالتعاون الدولي تحت الفرعين ثانيا - جيم وثانيا - دال (٢) أعلاه وليس ثمة ما يدعو إلى تكرارها هنا؛ وتغطي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة بصفة ثنائية من مانحين في الفرع ثانيا - دال (١) علاه.

ثالثا - استنتاجات ومقترحات للعمل

ألف - الطلب على الغابات في المستقبل

٨٩ - إن الحاجة لإدامة بقاء الغابات وإدارتها من أجل الأجيال المقبلة مبنية على أساس تقدير الطلب المتزايد على خدماتها. وتشير المعلومات المتاحة في دراسة أجرتها الفاو معنونة "الزراعة: نحو عام ٢٠١٠"[٢٥] إلى أنه خلال الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠، سيزيد مجموع الأراضي المنتجة للمحاصيل بحيث يصل إلى ٨٥٠ مليون هكتار، وسيحدث معظم هذا التوسع الجديد في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية. وخلال الفترة ذاتها، من المتوقع إزالة نحو ٨٥ مليون هكتار من الغابات كي تستخدم أراضيها في الزراعة. وتشير الدراسة نفسها إلى أنه منذ عام ١٩٦١، زاد الإنتاج العالمي من الخشب المستدير المستخدم في الصناعة بنسبة ٥٠ في المائة وإنتاج الألواح الخشبية بنسبة ٦٠٠ في المائة، وإنتاج الورق بنسبة ٣٥٠ في المائة مع تضاعف إنتاج خشب الوقود تقريبا. وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠، من المتوقع أن يستمر استهلاك جميع منتجات الأخشاب في الارتفاع بمعدلات تتراوح بين ١,٢ في المائة سنويا بالنسبة لخشب الوقود والفحم و ٣ في المائة سنويا بالنسبة للورق و ٤,٣ في

المائة سنويا بالنسبة لمنتجات الألواح الخشبية. وسيحدث أيضا نمو، حتى ولو كان غير محدد كميا، في الطلب على منتجات الغابات غير الخشبية الضرورية للمجتمعات الريفية مثل النباتات الطبية؛ والعمل وإدرار الدخل في المناطق الريفية؛ والأنشطة الريفية المعتمدة على الغابات والحياة البرية؛ والأدوار التي تؤديها الغابات في حماية الطبيعة. وما فتئت مجموعات الجينات الموجودة في الغابات تحظى بأهمية بالغة.

٩٠ - وتنم هذه الاتجاهات عن الضغوط التي يمكن أن نتوقع أن تتعرض لها الغابات. وبالرغم من أن الجهود المبذولة لاحتواء مستويات الاستهلاك وتقليل الفاقد يمكن أن يكون لها بعض التأثير فنظرا لأن النمو السكاني يسيِّر الإنتاج وتوليد النفايات إلى حد بعيد أيضا، فهناك حدود لهذا النهج. وسيكون من الضروري توفير موارد إضافية من الغابات وتحسين إدارة الموارد القائمة لتلبية الطلب المتزايد. وسيتطلب هذا اتخاذ قرارات سليمة وإجراءات مبكرة لحل المشاكل الحالية وتنفيذ البرامج التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٩١ - ومن الأمور الأساسية التي تكفل الالتزام باتخاذ إجراءات (أ) التزود بمعارف عن القيمة الحقيقية للموارد والموارد البديلة التي يمكن إنتاجها من الأراضي؛ (ب) والتحديد الكمي للآثار المترتبة على الاستعمالات البديلة للأراضي أو فقدانها أو ترديها. لكن تقنيات تقييم السلع والخدمات المستمدة من الغابات ما زالت غير قادرة على توفير مبرر متين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار. كما أن قاعدة المعلومات اللازمة لتحسين فعالية الإجراءات ما زالت ضعيفة أيضا: فالمعلومات عن موارد الغابات لا تزال غير كافية. ولهذا السبب، يتمثل مجال من المجالات الرئيسية الذي يتطلب انتباه لجنة التنمية المستدامة إليه في ضرورة مواصلة العمل على الصعيدين الوطني والعالمي لتقييم الغابات وما يتصل بذلك من تقييم لحالة موارد الغابات والاتجاهات السائدة في استعمالها. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذته الفاو بنشر تقييمات كل سنتين لحالة الغابات سيكون مفيدا.

٩٢ - ويتطلب تنفيذ هذه المهام المتعلقة بالمعلومات ومواصلة الاتجاه الاستراتيجي للقطاع توافر مؤسسات وطنية ذات قدرات معززة. لكن هذا القطاع يواجه حالة شاذة: فعلى الرغم من أنه يحتل مكانا رئيسيا في خطة التنمية فغالبا ما تكون مؤسساته العامة بين أضعف المؤسسات في الإدارات العامة ولا تجتذب في كثير من الأحيان الموارد والدعم السياسي اللازمين للنجاح أو التأثير على السياسات التي تحكم القطاعات المنافسة. وهي غير قادرة أيضا على أن تيسر بقدر كاف اشتراك المصالح غير الحكومية اشتراكا فعالا في الإدارة المستدامة للغابات أو تقديم المساعدة إلى المجموعات غير الحكومية، مثل المنظمات المجتمعية المهتمة بتقديم مساهمة.

٩٣ - ومن المهم أيضا أن تقوم المؤسسات بالتكيف مع مقتضيات العمل عن طريق التداخل القائم بين الحراجة وقطاعات أخرى، مثل القطاعات المسؤولة عن الزراعة والتنوع البيولوجي والطاقة والتجارة. وسيتطلب هذا إصلاح المؤسسات في جميع القطاعات المعنية للوفاء بهذا الغرض. وفيما يتعلق باستغلال

الأراضي، قد يتطلب الأمر إلى حد بعيد تطبيق نوع من ترتيبات تبادل المعلومات في عدد كبير من البلدان لضمان قيام جميع الأطراف المعنية باستعراض التغيرات في استغلال الأراضي قبل البدء في إجرائها.

باء - التوقعات والأهداف المشتركة وحالات الخلاف الشديد

٩٤ - يوجد لدى جميع المجموعات صاحبة المصلحة إحساس بأن هذا أمر عاجل. بيد أن المفاهيم المتعلقة بما قد يتوقعه المرء من جراء انعقاد الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة، متنوعة، هما يُعزى بصورة جزئية إلى الافتقار إلى معلومات واضحة بشأن الدور الذي تقوم به اللجنة. وتأمل حكومات كثيرة، لا سيما حكومات البلدان المصدرة للأخشاب، في أن تتمكن اللجنة من تيسير استعادة الالتزام بترتيبات تجارة مفتوحة في بلدان الأسواق الرئيسية تسليما بجهود البلدان المصدرة للأخشاب الهادفة إلى تحسين سلامة البيئة فيما يتصل بممارساتها لإدارة الأحراج. وترى بعض المجموعات ذات المصلحة، لا سيما المنظمات غير الحكومية، أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للجنة هو المساعدة في إعداد استراتيجية عالمية توقف على جناح السرعة إزالة الأحراج وتدهور الغابات في العالم والعمل على إعادة غرس الأحراج ونموها. وهي تتوقع أهدافا أكيدة وجداول زمنية مع تخصيص المسؤوليات بوضوح. ويتوقع بعض المجموعات ذات المصلحة من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تستهل تقييما مستقلا للأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف المتخصصة العاملة في مجال الغابات (الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وما إلى ذلك)، ودور مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف التي تعمل بنشاط في مجال الأحراج، ودور مختلف الأطر والاجتماعات، وذلك بهدف طرح توصية لاتخاذ الاجراءات التي ستلزم للنهوض بالتنسيق وإزالة الفوائض، وعند الاقتضاء، إعادة تحديد هذه الأدوار.

٩٥ - وبغية تمكين اللجنة من التركيز على المجالات التي لا تغطيها على نحو كاف مؤسسات أو آليات دولية أخرى، يتم انتقاء المسائل التي يُسترعى انتباهها إليها من بين المسائل التي تتصف بخاصية أو أكثر من الخواص التالية: (أ) أنها تسبب قلقا ملحًّا في الوقت نفسه بالنسبة للمجموعات ذات المصلحة على الصعيدين الحكومي، وغير الحكومي، والمجموعات ذات المصلحة في القطاع الخاص ولذلك لا يمكن التصدي لها على النحو الأوفى بما يرضي جميع الأطراف الثلاثة من خلال أي محفل أو آلية حالية مشتركة بين الحكومات؛ (ب) أن المسائل الأخرى التي تتطلب أهميتها و/أو طابعها الملح اهتمام اللجنة؛ (ج) الأولويات التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بصفتها أولويات ذات طابع مشترك بين القطاعات.

٩٦ - وتؤيد جميع المجموعات صاحبة المصلحة دون استثناء هدف تحقيق الادارة المستدامة للغابات، بيد أنها تتبع سبلا شتى نحوه. وبالفعل تؤدي مقترحات جميع المجموعات إلى ذات الهدف وهو الادارة المستدامة للغابات، التي تشمل تحقيق التوازن بين المحافظة على الأحراج واستعمالها يكون من شأنه عدم الحاق الضرر بقدرات نظامها الايكولوجي المتعددة ويلبي في الوقت نفسه احتياجات التنمية البشرية والاحتياجات الاجتماعية. وبالرغم من ذلك، وبعد انقضاء ثلاث سنوات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة

المعني بالبيئة والتنمية لا تتوافق تماما المعتقدات الراسخة لدى المجموعات ذات المصلحة في هذا القطاع فيما يتعلق بما ينبغي اتخاذه من اجراءات لتحقيق هذا الهدف المشترك؛ ولا تزال في بعض الأحيان مختلفة بدرجة ملحوظة.

٩٧ - والسبل الرئيسية التي تختلف بها مفاهيم المجموعات ذات المصلحة هي كما يلي: (أ) لا يتوفر لها جميعا ذات المفهوم لمعنى الغابة "غير المعوقة". ولن تؤدي المحاولات التي تحدد "الحالة الطبيعية" للغابة كبديل، إلى إيجاد حل لهذه المشكلة. وهناك وجهة نظر مقبولة عالميا بشأن تعريف للاستدامة في مجال الأحراج؛ (ب) ولم تتوصل المجموعات ذات المصلحة إلى اتفاق بشأن وضع حدود الاستدامة: تحاول بعض المجموعات كفالة إدارة جميع الأحراج في كل مكان، إدارة مستدامة، في حين لا تعتقد مجموعات أخرى أن ذلك ممكنا؛ (ج) وتختلف الجداول الزمنية لتحقيق التنمية المستدامة للأحراج اختلافا شديدا: ويترك بعض المجموعات ذات المصلحة انطباعا مؤداه أنه لا بد من تحقيق التنمية المستدامة للأحراج على الفور، في حين يتوخى البعض أنه لا بد من وجود فترة انتقال تدريجية.

٩٨ - وتفسر هذه المفاهيم المتناقضة بصورة جزئية عدم التماسك الذي حدث بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حسبما ينعكس في العديد من الاجتماعات القطاعية. وألقي قدر كبير من الضوء على العمليات الحكومية الدولية ولكن دأبت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على العمل بنشاط أيضا. وهكذا تأكد القدر الكبير من النشاط والمناقشة للمحافل المتوازية التي تعزل بصورة فعالة المستفيدين الرئيسيين الثلاثة، وهم: الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٩٩ - وفي مجال الشؤون الدولية، يتطلب العمل الحكومي المتعلق بصنع القرارات عقد محافل يتحتم على الأطراف الأخرى بالضرورة أن تحتل فيها مركزا غير رئيسي. ولذلك، فإن النهج الذي اتخذته الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية وغيرهما من الهيئات الحكومية الدولية لتهيئة الفرص أمام جميع المجموعات غير الحكومية صاحبة المصلحة لكي تجتمع فيما بينها ومعا سلفا وقبل انعقاد الاجتماعات الحكومية لمناقشة القضايا المثيرة للخلاف وذات الصلة بالأحراج وتتوصل إلى توافق أولي في الآراء بشأن الأفكار والتصرفات ينبغي أن يحظى بالدعم التام من اللجنة. ومن الضروري أن تكفل أي صياغة أو محافل أو آليات أخرى تستخدم شعور المجموعات الرئيسية الثلاث ذات المصلحة بالارتياح بقدر متساو لمناقشة القضايا وإعداد أساس المصالحة التامة والتوافق في الآراء. وعندئذ يمكن صياغة توافق الآراء الذي يتم التوصل إليه على هذا النحو في إطار الهياكل الحكومية الدولية القائمة.

جيم - مقترحات لكي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة: إجراءات المستقبل

١٠٠ - وبصدد الاحاطة علما بجهود الحكومات وكل المجموعات ذات المصلحة لتنفيذ البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها

المستدامة وجدول القرن ٢١ والجهود التي تبذلها كي تنعكس هذه الصكوك في سياساتها واستراتيجياتها وبرامج عملها، ربما ترغب لجنة التنمية المستدامة في تشجيع الحكومات وجميع الجماعات ذات المصلحة على حشد موارد كافية من أجل تنفيذ البيان الرسمي بالمبادئ وجدول أعمال القرن ٢١. وبالنظر إلى وثاقة صلة الأحراج بفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١، قد ترغب اللجنة أيضا في استرعاء الانتباه إلى ضرورة تحقيق التوافق بين التطورات في القطاعات الأخرى والجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة للغابات، وخاصة في المجالات التي تؤثر على استخدام الأراضي والزراعة والتصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والطاقة.

١٠١ - وفي سياق المحافظة، قد ترغب اللجنة في المطالبة ببذل المزيد من الجهود للمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، وكيما تساهم البلدان في تحقيق نظام المناطق المحمية التي تضم عينات نموذجية لجميع الأحراج، والنظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي في مناطق ذات أحجام كافية تجعلها قابلة للبقاء ايكولوجيا على الأجل الطويل، وقد ترغب اللجنة المستدامة في الاحاطة علما بأن المقترحات التي قدمتها بعض المجموعات غير الحكومية من أجل صياغة بروتوكول في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لتحل محل البيان الرسمي غير الملزم قانونا بالمبادئ الحالي. وبصدد اتخاذ موقف ما، ربما ترغب اللجنة في الاحاطة علما بأنه بالرغم من أن الأحراج لها أهمية كبرى فيما يتصل بحفظ التنوع البيئي، إلا أنها تستخدم أيضا في مهام أخرى منتجة ومهام اجتماعية تخرج عن نطاق التنوع البيئي؛ وفي هذا الصدد قد ترغب اللجنة في بحث نتيجة مداولات اجتماع الوزراء المسؤولين عن الأحراج الذي ستعقده الفاو لمناقشة الخيارات من أجل تطور البيان الرسمي بالمبادئ.

١٠٢ - وقد ترغب اللجنة في التأكيد على الأهمية الحاسمة للأحراج بصفتها مصدرا للمنتجات والخدمات الحيوية بالنسبة للتنمية المستدامة. وهكذا فإن أول أولوية من أجل اتخاذ إجراءات هي تطوير القدرات والمقدرات من أجل صياغة سياسات صحيحة، وصنع القرارات وإدارة الغابات. وقد ترغب اللجنة في التأكيد من جديد على دعمها للصناعات المنتجة القائمة على الأحراج بصدد قيامها بدورها الاقتصادي بصفتها مصدرا لاكتساب العيش المستدام والرخاء شريطة أن تتلاءم أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة للغابات. وبالرغم من التسليم بأهمية الأحراج بالنسبة لجميع البشر، قد ترغب اللجنة بخاصة في إبراز ضرورة أن يكفل جميع الأطراف أن تولى أنشطة المحافظة وأنشطة التنمية اهتماما أكيدا بمصالح السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأخرى التي تعتمد مباشرة وإلى حد بعيد على الأحراج.

١٠٣ - وبصدد التسليم بالأهمية الخاصة للعوامل الخارجية فيما يتصل بإزالة الأحراج واستدامة الأحراج، قد ترغب اللجنة المعنية في الدعوة إلى التزام جميع الدول الأعضاء بوضع سياسات سكانية صحيحة؛ والتصدي للفقر؛ وضمان أن توفر سياسات استخدام الأراضي والسياسات الزراعية الأساس من أجل تخصيص الأراضي على نحو أفضل فيما بين الزراعة والأحراج وألا تتعرض الأحراج للمخاطر دونما ضرورة؛ والحد من جميع الأخطار الأخرى التي تحيق بالأحراج، مثل التلوث الصناعي. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، ربما قد تود اللجنة أن تدعو إلى إجراء عمليات تكيف ضرورية في السياسات للنهوض بانتاجية

الزراعة وتحد من ثم من الطلب على تنظيف أراضي جديدة. وفيما يلي إجراءات محددة قد ترغب اللجنة في النظر فيها.

مسائل تثير اهتماما ملحا لدى جميع البلدان الأعضاء والمجموعات صاحبة المصلحة

١٠٤ - قد تود اللجنة القيام بما يلي:

(أ) توخيا لإحراز تقدم بأسرع ما يمكن بصدد تحقيق التنمية المستدامة للأحراج، مناشدة جميع الأطراف الابقاء على زخم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتعزيز إحراز تقدم بأسرع ما يمكن نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمر وذلك بالتأكيد من جديد على مطالبته بإعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية للأحراج وتخصيص موارد بشرية ومالية وتكنولوجية إضافية لدعم تنفيذ تلك الخطط على نحو متسق ومتساوق بغية مكافحة تدهور الأحراج وإزالة الأحراج وتحقيق التنمية المستدامة للغابات؛

(ب) مطالبة جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية على الصعيدين العالمي والاقليمي بمواصلة توفير محافل لإجراء حوار تشعر فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع التجاري الخاص، بصفتها المجموعات الرئيسية صاحبة المصلحة، بدوافع تكفي لضمان التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن المواضيع الملحة التي تعد في الوقت الحاضر موضوع مواقف مختلفة، وهي: الاتفاق بشأن الصفات المشتركة للتنمية المستدامة للغابات وتعريفها على نحو عملي؛ واستدامة الزخم المكتسب بصدد الاستعداد للدورة الحالية للجنة وذلك بإعداد مقترحات مصنفة حسب الأولويات وذلك من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة وتحديد أهداف واضحة ووضع جدول زمني لتنفيذ البيان الرسمي بالمبادئ وعناصر الحراجة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛ واقتراح طرائق لزيادة التعاون بين المجموعات ذات المصلحة تدعمها المبادئ التوجيهية؛ وضمان توجه انتشار المبادرات الدولية نحو نقطة واحدة في وقت مبكر، حكومية كانت أو غير حكومية. (وعلى الصعيد الدولي، تتطلب المحافل الدولية من أجل تلك المشاورات، وبناء توافق الآراء وبناء الثقة المتبادلة التي تقدم لها هيئات الأمم المتحدة خدمات ملائمة، طابعا غير رسمي ومخصصا. وينبغي أن تطرح توصيات من أجل صياغتها من خلال الهيئات الحكومية الدولية الحالية التابعة للأمم المتحدة مثل لجنة الحراجة التابعة للفاو؛

(ج) أن يطلب من منظمة أو هيئة ملائمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى وجميع المجموعات ذات المصلحة، لتعزيز التوصل إلى اتفاق بشأن وضع نظام متسق من المعايير والمؤشرات من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة للغابات، مع مراعاة القدرات المختلفة للبلدان الأعضاء وحقوقها المتعلقة بسيادتها على مواردها الحرجية؛

(د) مطالبة البلدان الأعضاء لكي تعزز مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية على حد سواء والتي تقع على عاتقها مسؤولية حماية الأحراج، لتحسين ظهورها ومكانتها ومن ثم قدرتها على التأثير على

السياسات الحرجية والسياسات غير الحرجية ذات الصلة واجتذاب ما يلزم من دعم سياسي ودعم ملموس من أجل متابعة العمل لتحقيق التنمية المستدامة للغابات.

مسائل أخرى ذات أهمية عليا و/أو مسائل عاجلة تتطلب اهتمام لجنة التنمية المستدامة

١٠٥ - قد تود اللجنة القيام بما يلي:

(أ) أن تطلب من منظمة أو هيئة ملائمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى وجميع المجموعات ذات المصلحة، لاستكشاف الأسس المشتركة الموجودة من أجل إحراز المزيد من التقدم، إذا اقتضت الضرورة، في سياق تطور البيان الرسمي بالمبادئ بهدف التوصل إلى صك ملزم قانونا أو تحديد خيارات أخرى، وإعداد تقارير وتقديمها إلى اللجنة في دورتها المقبلة أو من خلال اللجان الحالية التابعة للفاو. وينبغي أن تعكس تلك الأعمال التسليم بالروابط الموجودة بين الأحراج وبين قضايا أخرى تشمل، في جملة أمور، التنوع البيولوجي، والزراعة وتغير المناخ، وأن تستفيد من نتيجة المداولات بشأن هذا الموضوع التي ستجرى في اجتماع الفاو للوزراء المسؤولين عن الأحراج (آذار/مارس ١٩٩٥)؛

(ب) وبهدف النهوض بالمعلومات المتاحة عن الأحراج، مطالبة جميع البلدان الأعضاء، ومجتمع المانحين، والمنظمات الدولية الملائمة لكي تقوم بما يلي: (أ) التعجيل بالأعمال الجارية حاليا بصدد تطوير منهجيات من أجل تقييم سلع وخدمات الأحراج لتقديم المزيد من المبررات الصحيحة من أجل دعم الجماهير والدعم السياسي للادارة المستدامة للأحراج؛ (ب) ومبادرات الدعم من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، مثل الفاو وتنسيق البرامج للتقييم المستمر لموارد الأحراج، بما في ذلك وضع مؤشرات النوعية، وبرامج بشأن استخدام البيانات في مجال الاعلام ومن أجل صياغة السياسات والاستراتيجيات؛ (ج) وإيلاء الأولوية للأعمال التحليلية المعنية بقطاع الحراجة في سياق متعدد القطاعات لتسهيل صياغة السياسات وصنع القرارات؛

(ج) القيام تحت رعاية مجموعة من مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف التي تعمل بنشاط في مجال الحراجة وبالتعاون الوثيق مع وكالات متخصصة ذات صلة، ووكالات مانحة، وحكومات أعضاء في بلدان مستفيدة رئيسية والقطاع الخاص، بدراسة الآليات الحالية والجديدة لتحسين الاجراءات والنهوض بتنسيق التعاون الدولي لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد مشاريع الاستثمارات الحرجية وتنفيذها، والنهوض بتدفقات التمويل من أجل التنمية المستدامة للغابات، مع التركيز بخاصة على القطاع الخاص والموارد المحلية، بما في ذلك الايرادات القطاعية؛ واقتراح طرق لتحسين توزيع التمويل الخارجي فيما بين البلدان المستفيدة؛ وتطوير مبادئ توجيهية مؤقتة واقتراح ترتيبات من أجل تحسين المعلومات عن جميع مصادر التمويل المتاحة لقطاع الأحراج.

الأولويات ذات الطابع القطاعي المشترك التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٠٦ - قد تود اللجنة القيام بما يلي:

(أ) إنشاء فريق من الشخصيات البارزة التي يجري اختيارها، من خلال عملية استشارية ومتوازنة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والتمثيل المنصف لجميع المجموعات ذات المصلحة وتجارة المنتجات الحرجية تسند إليه ولاية تحديد الطريق من أجل إحراز تقدم مطرد في التجارة الدولية في منتجات الأحراج من جميع أنواع الأحراج استنادا إلى أحراج تُدار على نحو مستدام وتطبيق معايير ومؤشرات لقياس ورصد إدارتها على هذا النحو. وينبغي أن يعمل هذا الفريق تحت رعاية منظمات دولية ملائمة، مثل الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمنظمة العالمية للسياحة، وينبغي أن يتعاون على نحو وثيق مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى والمجموعات ذات المصلحة، كما ينبغي أن يستفيد الفريق من الأعمال المنجزة نتيجة المبادرات الملائمة التي تقوم بها الأمم المتحدة مثل أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة العالمية للسياحة؛

(ب) ودعوة المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لبناء قدرات الحكومات والمجموعات ذات المصلحة في مجال الحراجة، ودعمه لنقل التكنولوجيا والتنمية، بما في ذلك الجهود الهادفة إلى إدماج العلم العصري مع معارف وممارسات السكان الأصليين.

الحواشي

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي، (مركز نشاط برنامج القوانين والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٤) تضم ١٢ هيئة تابعة للأمم المتحدة، و ٣ منظمات غير حكومية، ومصرفان من مصارف التنمية الإقليمية، وتندرج البقية ضمن فئات أخرى.

(٥) هناك خمسة تقارير رئيسية عن تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠: (أ) "الموارد الحرجية للمناطق المعتدلة: تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠ الذي أعدته الأمم المتحدة/الجماعة الاقتصادية الأوروبية/الفاو"، المجلد ١، "معلومات عامة عن الموارد الحرجية" (ECE/TIM/62)؛ والمجلد ٢، "منافع الغابات ووظائفها" (ECE/TIM/62 (المجلد الثاني)، ١٩٩٣)؛ (ب) "تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠: البلدان المدارية"، ورقة الفاو المعنية بالغابات، رقم ١١٢ (روما ١٩٩٣)؛ (ج) "تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠: نبذات قطرية البلدان المدارية" (الفاو، ١٩٩٤)؛ (د) "تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠: البلدان النامية غير المدارية"، أوراق الفاو المتنوعة (الفاو، قيد الإعداد)؛ (هـ) "تقييم الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠: الخلاصة التوليفية العالمية" (الفاو، قيد الإعداد).

(٦) كثيرا ما يطلق على الغابات "الأولية" اسم الغابات "المتقدمة النمو".

(٧) حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٤، فصل خاص عن الحراجة، الفاو (روما، ١٩٩٤).

(٨) وثائق عمل صادرة عن الفاو، منها (أ) خطة عمل حفظ الغابات المدارية (الفاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، البنك الدولي، معهد الموارد العالمية ١٩٨٧، و (ب) ن. مئيير، معدلات التحويل في الغابات المدارية الرطبة في النظم الايكولوجية في العالم، المجلد ١٤ (أ)، النظم الايكولوجية للغابات المطيرة المدارية: الهيكل والوظائف (شركة ايلسيفيير للنشر العلمي).

(٩) تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠: البلدان المدارية، ورقة الأحراج رقم ١٢ الصادرة عن الفاو (روما، ١٩٩٣).

(١٠) انظر البيان الذي قدمته منظمة (Greenpeace International) الى الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، المرفق الثالث، بعض الاحصاءات عن الغابات وانخفاض التنوع البيولوجي (امستردام).

(١١) "مستقبلنا المشترك" (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ومطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٨٧).

(١٢) "تقييم موارد الغابات، ١٩٩٠: البلدان المدارية"، الورقة رقم ١١٢ لمنظمة الأغذية والزراعة عن الغابات (روما، ١٩٩٣).

الحواشي (تابع)

(١٣) الأطراف الموقعة على جميع القرارات أو معظمها هي الاتحاد الروسي وأستونيا وألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا.

(١٤) أبلغ عن أن أربعة برامج رئيسية للترخيص تعمل حاليا، وتغطي ما يقدر بـ ١,٥ مليون متر مكعب من الخشب ومنتجات الخشب في عام ١٩٩٣، وهذا يمثل أقل من ١ في المائة من التجارة العالمية بالأنواع الصناعية التالية من الخشب: الخشب المستدير والخشب المنشور والخشب الرقائقي والقشور الخشبية.

(١٥) كانت المعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص التجاري شحيحة بوجه خاص.

(١٦) ينبغي أيضا أن تحدد أسعار السلع الأساسية الأخرى التي تنافس المنتجات الحرجية على أساس مماثل لكفالة تساوي الفرص في السوق.

(١٧) تتمثل المشكلة الرئيسية للإبلاغ عن التمويل المتصل بتمويل الأحراج في الافتقار إلى معلومات متاحة موحدة في أي وكالة (حتى في وكالات الأمم المتحدة المعنية) عن التمويل الرسمي الدولي وتمويل القطاع الخاص، وعن الاستثمار المحلي.

(١٨) لجنة تنمية الغابات في المناطق الاستوائية، الدورة العاشرة، استعراض التعاون الدولي في مجال الغابات الاستوائية (FO: FDT/91/3) (روما، الفاو، ١٩٩١).

(١٩) ترد حصص النسب المئوية من الاحتياجات في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، مقارنة بقروض (البنك الدولي) الفعلية، كما يلي: المؤسسات: ١٥ في المائة (٢٣ في المائة)؛ وحماية/إصلاح الغابات: ٦٥ في المائة (٦٤,٨ في المائة)؛ والاستخدام: ١٦ في المائة (١٠,٦ في المائة)؛ والتقييم: ٤ في المائة (٢,٥ في المائة).

(٢٠) Asia Pacific Forestry Commision "Report of the in-session seminar on forestry investment in Asia and the Pacific" (FO:MISC/93/14) (Rome, FAO, August 1994).

(٢١) لجنة تنمية الغابات في المناطق المدارية، الدورة العاشرة، "استعراض التعاون الدولي في ميدان الغابات الاستوائية" (FO: FDT/91/3) (روما، الفاو، ١٩٩١).

الحواشي (تابع)

(٢٢) مأخوذة من Tropical Forest Action Programme: Stock-taking، وثيقة صادرة عن وحدة التنسيق التابعة لبرنامج العمل للغابات المدارية، روما، الفاو، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢٣) وهو رابطة غير رسمية لمستشاري المانحين الثنائيين الرئيسيين وممولي الأحراج متعددي الأطراف في مجال الحراجة. وقد شكل الفريق أصلا لخدمة برنامج العمل للغابات المدارية.

(٢٤) هناك أيضا مسائل فنية هامة، مثل كيفية تلبية احتياجات التجارة الدولية ومنتجات الغابات التي حصدت أثناء عملية لإزالة أراضي الغابات وما يستتبعها من تغير في استخدام الأراضي: ويمكن عدم إصدار شهادات تثبت أن هذه المنتجات مستمدة من مصدر مستدام، إلا أنه إذا سُمح سيتحول اتجاه ضغوط الحصاد نحو الغابات المتبقية أو إلى تبديد المحصول المحتمل.

(٢٥) المؤتمر السابع والعشرون للفاو، (C.93/24)، (روما، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

- - - - -